Journal of Alasmarya University
Vol. 37, Special Issue, December 2024, 112-181

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد 37، عدد خاص، ديسمبر 2024، 112-181

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

DOI: https://doi.org/10.59743/jau.v37i5.2123

مراسلات الدولة العثمانية لحفظ أمن إيالة طرابلس الغرب خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)

د ة. رحيمة بيشي[1]، د. وحيد دانيال بن عروس[2]

[1]قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية – الجزائر

[2]جامعة Sofia Antipolis (Nice)، فرنسا

[1]bichi.rahima@univ-ghardaia.dz , [2]d.benarous@outlook.com

المستخلص:

بعد إلحاق طرابلس الغرب بالدولة العثمانية سنة (957 هـ/1551م)، سعت هذه الأخيرة لتنظيم الإيالة الجديدة من خلال فرض وسن قوانين وقواعد تنظيمية تضبط ذلك ، قصد إحلال الأمن وتأمين الاستقرار الداخلي، وكما يقول "مالك بن نبي" في مقولته الشهيرة " القابلية للاستعمار" أن الضعف الداخلي يؤدي حتما لأطماع خارجية، وهي سنة كونية فالطبيعة لا تأبى الفراغ، وهذا ما كانت تخشاه الدولة العثمانية على إيالتها الفتية، بحكم موقعها الاستراتيجي، وإطلالتها الشمالية على المتوسط، وبحكم الظرفية المتوسطية آنذاك، غذت دار حرب مستهدفة من قبل أعدائها، وأعداء الدولة العثمانية، الأمر الذي أوجب على الحكام العثمانيين متابعة كل صغيرة و كبيرة عنها، و الرد على الشكاوي التي ترد اسطنبول، وتوجيه جل إمكانياتهم لفرض الأمن والسلم وإقامة العدل بين الأهالي، والضرب بيد من حديد على كل من يخالف ذلك، وكذا التشديد على حكامها في الحرص على تجديد تحصيناتها، وترميم منشآتها، وعليه جاءت إشكالية الموضوع كما يلي: فيم تجلت جهود الحكام العثمانيين في حماية إيالة طرابلس الغرب وفق ما ورد في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)؟، وخلصت الورقة البحثية إلى الدور الفاعل الذي لعبه الحكام العثمانيون في حماية طرابلس الغرب من الاعتداءات الخارجية، وكذا فرض الأمن والاستقرار، وردع تمردات الجند الانكشاري، وكذا محاربة الاستيلاءات غير الشرعية على أملاك الأهالي، ومعاقبة البيلربايات وموظفي الدولة الذين يستعملون بعض الأهالي في أعمالهم الخاصة دون أجر مقابل ذلك، ومصادرة غلاتهم وملابسهم دون تسديد ثمنها.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، إيالة طرابلس الغرب، الأمن والنظام، الوثائق العثمانية.

عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لقسم التاريخ والحضارة الإسلامية المقام في الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا، في الفترة 29 -31 أكتوبر 2024م بعنوان: تاريخ ليبيا وحضارتها من خلال الوثائق والمخطوطات، تحت شعار: الوثائق والمخطوطات ذاكرة الوطن وهويته
Available online: 15 December 2024

مقدمة:

عانت طرابلس الغرب كغيرها من بلدان المغارب من ويلات تلك الأزمات التي طبعت هذه الأخيرة أواخر القرن(09هـ/15م) ومطلع القرن (10هـ/16م)، فكثرت الثورات والنزاعات المحلية، مما حمل الاسبان على انتهاز الفرصة واحتلالها(915-936هـ/1510-1530م)، بعدها قام الإمبراطور شارلكان بمنحها لفرسان القديس يوحنا (936-957هـ/1530-1551م)، وهذا لتعويضهم عن خسائرهم في شرق المتوسط من جهة، ومن أجل كسب الرأي العام المسيحي من جهة أخرى .

ولم يُثن انشغال البحارة العثمانيين بمحاربة الإسبان وتحرير تونس والجزائر والتمكين للمسلمين هناك بداية القرن (10هـ/16م)، عن الاستجابة للاستغاثات التي وجهها أهالي طرابلس الغرب لهم، ومحاربة فرسان القديس يوحنا المالطيين وتحرير طرابلس الغرب منهم في (12شعبان 958هـ/ 14أغسطس1551م)، وغدت طرابلس الغرب على إثرها إيالة عثمانية.

واجه العثمانيون في طرابلس تحديات عدة، حيث تمثلت التحديات الخارجية في عديد المحاولات من الاسبان وفرسان القديس يوحنا لاستعادة طرابلس الغرب على غرار حملة زوارة (959 هـ/ 1552م)، وجربة(969هـ/1560م)، أما على الصعيد الداخلي فتمثلت التحديات في صعوبة بسط سلطتهم على كامل الإيالة، بسبب الحركات القبلية ومعارضة السياسة الضريبية، مما أدى لاقتصار نفوذهم في البداية على المدن وبعض المناطق الداخلية. ولتجاوز هذه العقبات كان لزاما على الدولة العثمانية تأمين الاستقرار الداخلي من خلال سن القوانين والتنظيمات ورصد الشكاوي التي ترد اسطنبول، والعمل على فرض الأمن والعدالة بين الأهالي، كما أولت اهتماما كبيرا بتجديد التحصينات، وترميم المنشآت. وعليه جاءت إشكالية ورقتنا البحثية كما يلي: فيم تجلت جهود الحكام العثمانيين في حفظ أمن واستقرار إيالة طرابلس الغرب وفق ما ورد في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)؟ ولاستفصال الموضوع فإننا سنقسم الورقة إلى الآتي:

أولا-التشديد على توفير الأمن الاجتماعي والاستقرار الداخلي لطرابلس الغرب.

ثانيا-استنفار الباب العالي للقضاء على المتمردين والخارجين عن القانون.

ثالثا-الباب العالي يردع انكشارية طرابلس الغرب ويَحُدّ من تجاوزاتهم.

رابعا- الباب العالي يضرب من حديد على المتهمين بالاختلاس والفساد.

- **أولا-التشديد على توفير الأمن الاجتماعي والاستقرار الداخلي لطرابلس الغرب :**

لما تولى مراد آغا حكم طرابلس الغرب بعدما غدت إيالة عثمانية سنة(958ه/1551م)، اهتم ببناء وترميم الإيالة الفتية التي خرجت بحالة مزرية بعد تصفية فرسان القديس يوحنا منها، فقام ببناء الحصون وترميم القلاع والعمل على بث استقرار حياة أهالي طرابلس، وحذا حذوه الريس درغوث باشا الذي كرس جهوده لتحصين المدينة، كما تم في عهده بناء عديد الحصون، ولأن إيالة طرابلس الغرب حديثة الانضمام للدولة العثمانية، فإن هذه الأخيرة لم تقصر في تقديم المساعدات لها من مختلف الأنواع (عسكرية، غذائية..) لتحقيق وإقرار الأمن، وهذا ما أظهرته المراسلات السلطانية، فعندما كانت إيالة طرابلس الغرب مستهدفة من أعدائها سنة(967ه/ 1559م)، سيرت الباب العالي فرمانات عدة لمساعدتها على تجاوز محنتها قبل وصول الأسطول العثماني لحمايتها وكان مضمون هذه الرسائل يتمثل في إمدادها بالأموال والذخائر والعتاد الحربي والجنود المتطوعين[1].

كما سير الباب العالي رسالة لشيوخ قبائل طرابلس الغرب وأهاليها يخطرهم فيها أن طرابلس الغرب التي جرى تحريرها، أنه قد تم من مدة تعيين بايلرباي لها وقاض حتى يعملا على حماية المنطقة من

---

[1]B.O.A, **A.DVNS.MHM.d, …(Mühimme Defteri)**, Kutu No.3, Gömlek No.248 ; 20 Zilkade 966 / 24 Ağustos 1559, s 99.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.3, Gömlek No.251 ; 20 Zilkade 966 / 24 Ağustos 1559, s100.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d, …**, Kutu No.3, Gömlek No.579; 6 Rebiyülevvel 967/ 6 Aralık 1559, s 209.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.3, Gömlek No.580 ; 6 Rebiyülevvel 967 / 6 Aralık 1559, s 209.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.3, Gömlek No.581 ; 6 Rebiyülevvel 967 / 6 Aralık 1559, s 209.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.6, Gömlek No.950 ; 29 Cemaziyelevvel 972 / 1 Ocak 1965, s 443.

تجاوزات الأعداء ومساعدة الأهالي على العيش الآمن وكسب دعواتهم بالخير للدولة، غير أن الأخبار قد تواردت بأن الكفرة يتأهبون للعدوان، وأن الأسطول قد أبحر لحراسة المنطقة، إلا أن وقوع الاعتداء في هذه الأثناء يقتضي من البايلرباي وعساكر الإسلام أن يكونوا على قلب رجل واحد لحماية أراضي المسلمين، وأن عليهم أن يخبروه على الفور في حالة وقوع ظلم أو إساءة من أحد الحكام على الأهالي حتى يبادر بمعاقبته[1].

وتورد الوثائق العثمانية موقفًا آخر، لاستنجاد "درغوث باشا" بالباب العالي، حين طالب بالبارود والمدافع، وأنه في أمس الحاجة للعتاد الحربي، فسير الباب العالي فرمانا للوزير مصطفى يخطره فيه أن البايلرباي درغوث باشا أرسل رسالة إلى العتبة العالية ذكر فيها أن طرابلس الغرب التي تعد دارا للجهاد، يعيش أهاليها في حال من الخوف والخطر من هجوم الأعداء، وإنها بحاجة إلى البارود والمدافع، وحدد حاجتها الآنية إلى 1000 قنطار بارود، وأمره إثر ذلك بتهيئة 200 قنطار بارود، وطلب منه بذل جهده لحفظ المسلمين وحمايتهم في إيالة طرابلس الغرب [2].

أما النقطة الثانية التي نعالجها في هذه الجزئية، فتتمثل في المجاعة التي عانت منها إيالة طرابلس الغرب لثلاث مرات والتي خلقت للإيالة مصاعب جمة لمجابهتها، وقد عانى الأهالي من ندرة المواد

---

(1) B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.3, Gömlek No.579 ; 6 Rebiyülevvel 967 / 6 Aralık 1559, s 209.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.6, Gömlek No.950 ; 29 Cemaziyelevvel 972 / 1 Ocak 1965, s 443.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.3, Gömlek No.579 ; 6 Rebiyülevvel 967 / 6 Aralık 1559, s 209.

(2) B.O.A, **A.DVNS.MHM.d,...,** Kutu No.6, Gömlek No.950 ;29 Cemaziyelevvel 972/1 Ocak 1565,s 443.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d, ..,** Kutu No.3, Gömlek No.579;6 Rebiyülevvel 967/1 Aralık 1559,s 209.

الغذائية، وارتفاع الأسعار ، والذي ترجع أسبابها للجفاف الذي ضربها، وكان وراء المردود السيء للمحاصيل، فما كان من بايلرباي طرابلس الغرب إلا مراسلة الباب العالي لوضعه في الصورة حول ما تعانيه الإيالة، وقد شرح في رسالته أن القحط حل بالإيالة منذ سبع أو ثمانى سنوات، و محصولها لا يسد احتياجات طائفة الانكشارية، وأن أكثر المحصول مصدره جزيرة جربة التابعة لطرابلس[1].

كان من أوليات حكام طرابلس إطفاء فتيل الأسباب التي تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار، ومن بين هذه الأسباب الهامة التي عالجتها الوثائق العثمانية أن القحط الذي أصاب طرابلس الغرب تسبب في صعوبة دفع مرتبات الجند، حيث ورد في الرسالة التي أرسلها بايلرباي طرابلس الغرب حيدر باشا للباب العالي ، أن العادة في طرابلس الغرب تقوم على تسديد مرتبات الفيالق العسكرية بنسبة 10% من محاصيل القمح المنتجة بالبلاد، إلا أنه وفي سنة(987ه/1579م) حصل قحط وجفاف بإيالة طرابلس الغرب، وأصبح الأهالي غير قادرين على تسديد العشر، حيث كانوا مجبرين على أدائه، وعلى إثر ذلك غدت الدولة في ضيق لعدم قدرتها على دفع مرتبات الجند، وأمام هذا الوضع قام حيدر باشا بجمع ضباط العساكر والآغاوات والقاضي، وطلب من الجنود عدم أخذ 10% من الأهالي. كما أنهم لم يقبلوا بدفع 5 أقجة يومية للجنود الفرسان الذين اشتكوا من هذه الوضعية، فكان رد الباب العالي على ذلك هو أن يقوم حيدر باشا بتلافي هذا الوضع وجمع ضباط وآغوات العسكر والتحقق معهم ودفع رواتب الفرسان من أموال الدولة ومساعدتهم للقضاء على الاختلاف المذكور[2].

كما برزت مجاعات أخرى في إيالة طرابلس، مما حمل الدولة العثمانية المركزية على فرض منطق التكاتف والتضامن بين إيالة طرابلس الغرب وتونس، وذلك عندما وجه الباب العالي رسالة لبايلرباي تونس يشرح له الوضعية التي آلت إليها إيالة طرابلس الغرب والتي غدت تشكو من القحط وغلاء الأسعار، وأصبحت في حاجة ماسة للذخيرة والمؤونة، ويأمره بتوجيه المؤونة والذخائر، أينما كانت ووجدت بولاية

---

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.22, Gömlek No.163; 20 Safer 981/21 Haziran 1573, s 79.

[2] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.43, Gömlek No.426;24 Recep 988/4 Eylül 1580, s231.

تونس لكل المناطق المتوفرة فيها تلك المؤونة، وترسل إلى طرابلس الغرب، ويحذره من الامتناع عن إرسالها[1].

ومثلما أوردنا سلفا أن الأمن الغذائي مهم جدا لاستقرار الدول وتحقيق الأمن فيها، ولهذا حملت الدولة العثمانية على عاتقها ضرورة توفير المستلزمات الغذائية لطرابلس حتى تضمن استقرارها، سواء من جانب الأهالي، أو من جانب عساكر الانكشارية فيما يخص دفع مرتباتهم.

كما سجلنا عديد الفرمانات السلطانية التي كانت تحث بايلربايات طرابلس الغرب على تحقيق الأمن والأمان والعمل على تأمين الرفاهية والاطمئنان للرعايا، والضبط والحماية للقلاع والبقاع وحفظ السواحل وحراستها، وإظهار كل أنواع السعي والإقدام في هذا الشأن، والوقوف بالمرصاد لمحاولات العدو للنيل من استقرار إيالة طرابلس الغرب [2].

والأمر لم يتوقف عند هذا الحد فحسب بل تعداه للاضطرابات التي كانت تحدث على تخوم إيالة طرابلس الغرب، والتي كان لها تأثير على الإيالة، وذلك بسبب عدم رغبة بعض النواحي التونسية في تبعيتهم لإيالة طرابلس، بعدما كانوا تابعين لإيالة الجزائر، وأنه في حال عدم تبعيتهم لطرابلس فإن ذلك

---

[1]B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.69, Gömlek No.312;20 Rebiyülevvel 1000/5 Ocak 1592, s156.

[2]B.O.A, **A.DVNS.MHM.d, ...,** Kutu No.7, Gömlek No.250;16 Rebiyülevvel 975/20 Eylül 1567,s 95.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.10, Gömlek No.91; 1 Safer 979/25 Haziran1571, s 62.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.14, Gömlek No.1584; 16 Muharrem 979/10 Haziran 1571, s 1077.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.44 , Gömlek No.287; 23 Muharrem 991/16 Şubat 1583, s145.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.58, Gömlek No.579; 17 Şaban /14 Ağustos 1585, s 224.

يضر بإيراداتها، مما أدى للاصطدام بهم قصد تأديبهم، وفي أحيان كثيرة ظلمهم والتعدي عليهم، مما تسبب في نشوب الفوضى وعدم الاستقرار، ولما وصلت أخبار ذلك لمسامع العتبة العالية، جعل هذه الأخيرة تُصدر عدة قرارات لبايلرباي طرابلس الغرب جعفر باشا، تخطره فيها أن علماء تلك الجهة أبلغوا بأن سكان النواحي المذكورة لا يرغبون في التبعية لطرابلس وإنما للجزائر، وأنهم يتعرضون للظلم والاعتداء من قبل العساكر وحكام النواحي في طرابلس، وتم أمره بالعمل على حفظ الأماكن التابعة لإيالته وحراستها، وحماية واسترجاع حقوق الأهالي، والتأكيد على عدم تسلط عساكره على الناس وتخويفهم وتهديدهم وظلمهم والتعدي على حقوقهم، ومحاسبة الظالمين والمعتدين لكي يكونوا عبرة لغيرهم، وفي حال إهمال ضبطهم والمحافظة على الإيالة وأهاليها وصيانة حرمتهم، ودفع الظلم والمضرة عنهم، واضطراب أحوال الناس واختلال الأوضاع فإنه يقع في دائرة المسائلة[1].

ومن بين الأمور التي خلقت توترا في إيالة طرابلس الغرب وعالجتها المراسلات العثمانية، قضية رسم الضيافة ، والمقصود بها أن البايلربايات المعينون من قبل الباب العالي، والذين يحملون معهم فرمان السلطان، تعوّدوا على أخذ نسبة ومقدار من أرزاق الأهالي على أساس حق الضيافة، وهي عادة متبعة منذ تحرير الإيالة، وعندما شهدت طرابلس الغرب فترة عصيبة من أعمال الانكشارية التي لا تطاق اتجاه الأهالي؛ تسلطوا عليهم ليفرضوا عليهم رسم الضيافة[2]، فكان قرار الباب العالي لقاضي إيالة طرابلس الغرب، أنه تم الإبلاغ على أن أهالي الإيالة يقدمون شيئًا معينًا لمن كانوا ولاة على طرابلس الغرب منذ القدم تحت مسمى ضيافة، فإذا كان هناك بالفعل مثل هذه العادة وإذا كانوا يقدمونها برضا الشعب، فيجوز قبولها ، مع السعي لحفظ النظام وصيانة الأهالي على وجه مناسب [3].

---

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.14, Gömlek No.1597; 18 Muharrem 979/12 Haziran 1571, s 1087.

; 29 Zilkade 996 /19 Ekim 1588, 226B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.64, Gömlek No.-.76s

[2] فاضل بيات: **الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني-أواسط القرن التاسع عشر)**، ط1، دار الحمراء للطباعة والنشر، بيروت، 2007م، ص562.

[3]B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.39, Gömlek No.599;17 Safer 988/3 Nisan 1580, s 311.

مع العلم أن الباب العالي كان يحرص على إبقاء الأعمال التي تعود عليها الأهالي دون قيام بايلرباياتها بالتغييرات التي قد تقلق راحتهم وتزعجهم، وأن رسم الضيافة كان يقدم للولاة وليس عساكر الانكشارية.

ولاستتباب الأمن بصفة أكبر، عمل الباب العالي على إصدار قوانين تخدم الطوائف التي كانت منتشرة في الإيالات المغاربية، خاصة في ولاية طرابلس الغرب–نخص بالذكر طائفة الكراغلة– التي كان لها هي الأخرى شأن وقيمة لدى الدولة العثمانية كونهم من أصل عثماني، لكنهم حرموا من بعض الصلاحيات كباقي العثمانيين المتواجدين في الإيالة، مما كان يُؤدي لنشوب بعض المناوشات، وبناء على ذلك وفي إطار تحقيق مبدأ الأمن والأمان، قامت السلطات العثمانية بإصدار أوامرها لبايلرباي طرابلس الغرب محمد باشا بضرورة الالتزام بمعاملة وإعطاء نفس الرواتب وتلبية حاجات طائفة الكراغلة، كما كان في السابق وبحسب ما كانوا يأخذونه، والعمل على حسن تدبير أمورهم، و بذل قصارى الجهد لدفع رواتب هذه الفئة على أحسن وجه، وكما جرت به العادة والتدبير والمعاملة الحسنة للثقة بها[1].

- **ثانيا–استنفار الباب العالي للقضاء على المتمردين والخارجين عن القانون:**

كان اعتماد الدولة العثمانية في تسيير إيالاتها على حكام ذوي كفاءة وحنكة سياسية يساهمون في توفير الأمن والأمان لأهالي الإيالة بجميع مستوياتهم، فقد ساهم ذلك بشكل كبير في تحقيق مرادها في طرابلس الغرب التي شهدت فيما بعد عدة تمردات داخلية عصفت باستقرارها، لكن حكام طرابلس الغرب تمكنوا من إخمادها والسيطرة عليها للحفاظ على أمن الايالة وفقا للأوامر السلطانية والتي تنبه على ضرورة العمل لوضع حد للتمردات التي أصبحت تتفاقم مع مرور الوقت، وكمثال على ما أوردنا، فقد سجلت طرابلس الغرب تمردا للبدو في عهدة البايلرباي يحى باشا، ونظرا لعجزه عن حل المشكل السالف الذكر، تم تنحيته من منصبه، وتقليد قلج علي باشا بايلربايا على طرابلس الغرب في (ربيع الأول975هـ/ سبتمبر 1567م)، لتيقن السلطان العثماني من كفاءته، وقدرته على إعادة استتباب أمن الإيالة، وفعلا كان عند حسن ظن مسؤوليه، فبمجرد توليه منصبه الجديد سخر جل إمكانياته لإخماد التمرد، وفرض عليهم طاعته والانصياع لأوامره، ونظير خدماته الجليلة كرمه السلطان العثماني سليم الثاني بسيف

[1]B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.68, Gömlek No.36; 14 Zilhicce 999/3 Ekim1591, s 137.

وخلعة، وذكره بمهامه المنوطة إليه، والتي يأتي على رأسها حفظ وحراسة الولاية ورفاهيتها والعمل على بث الاطمئنان لدى الأهالي[1].

وبخصوص التمرد على إيالة طرابلس الغرب وزعزعة استقرارها فإن أهالي تاجوراء عملوا على خيانة الدولة بالاتفاق مع الأوروبيين للاستيلاء على جزيرة جربة وقلعة حلق الواد وقاموا بإثارة الفوضى والتمرد بالإيالة الطرابلسية، إلا أن البايلرباي قلج علي باشا سير لهم سبع سفن عن طريق البحر وعساكر الانكشارية عن طريق البر لإخماد تمردهم، وبعد ثلاثة أيام تم حمل المتمردين على الطاعة والانقياد، وأمره الباب العالي بزيادة حراسة وتحصين إيالته بشكل مشدد لتحاشي الوقوع في أي تمرد يؤرق صفو عيش الأهالي[2].

كما تم تنبيه بايلرباي طرابلس الغرب جعفر باشا في مراسلة على عدم الغفلة فيما يخص أمن منطقة قابس بالأخص، كونها مليئة بالبدو غير المستقرين، الذين يعملون على تحريك وتحريض أهاليها على السلطات الإدارية و على عدم إطاعة حاكمهم والانقياد له، وأمر الباب العالي جعفر باشا بضرورة حملهم على تسديد ما استحق عليهم من ضرائب، وتأمين طاعة الأهالي والمشايخ، وإلزامهم بالتعهد على دفع الحقوق والرسوم المستحقة [3].

وتلاه فرمان آخر يشيد بمجهودات جعفر باشا الذي تمكن من السيطرة على المتمردين في منطقة قابس بخصوص دفع الضرائب المفروضة عليهم، وقام السلطان العثماني بتشجيعه على جهده المبذول

---

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d, ...,** Kutu No.7, Gömlek No.250;16 Rebiyülevvel 975/20 Eylül 1567, s 95.

[2] B.O.A**, A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.7, Gömlek No.740; 16 Recep 975/16 Ocak 1568, s 263.

[3] B.O.A**, A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.14, Gömlek No.1584; 16 Muharrem 979/10 Haziran 1571, s 1077.

كما ذكره في الفرمان السلطاني على ضرورة حفظ أمن واستقرار حياة أهالي طرابلس الغرب وأن يقف بالمرصاد أمام كل عدو يحاول زعزعة استقرار تلك الجهات[1].

وبالإضافة إلى ما سبق فإن بعض القبائل قاموا بربط علاقات مع الأوروبيين من أجل تحقيق مصالحهم ، والذي كان ينتج عنه قيام الأهالي بأعمال تعبر عن عصيانها للعثمانيين ورغبتها في التخلص من التبعية لتخلق بذلك بلبلة في الإيالة فيما بعد، وقد امتدت هذه التصرفات للقبائل المتواجدة بين تخوم الإيالات المغاربية ما يزيد من شدة الاضطرابات في كلا الولايتين، تماما مثلما حدث مع قبائل البدو المتمردة، والتي تقع مضاربها بين مصر وطرابلس وتحديدا "جبل الأبيض" و"عجلة"، فقد وصل بها الأمر للتعدي على القوافل التجارية التي تسير ذهابا وإيابا بين الإقليمين مستفزة بذلك السلطات العثمانية ومحققة رغبات أعدائها. ما جعل الباب العالي يراسل بايلرباي طرابلس الغرب للعمل على تأديبهم وفرض ولاء الطاعة عليهم، مستعينا وطالبا المساعدة من حاكم تونس[2].

والملاحظ على فرمانات الباب العالي لإيالة طرابلس في الفترة محل الدراسة، أن جلها كان يتناول آفة التمردات التي أصبحت تسير بشكل معدي في الإيالة، وفي ظل هذه الظروف ظهر المدعو يحى بن يحى سويدان بتاجوراء سنة (996هـ/1588م) مدعيا أنه المهدي المنتظر، وتمكن من جمع عدد كبير من الأتباع حوله، ولعدم تمكن عساكر إيالة طرابلس من التصدي له، أقنعوا الأعيان بتقديم شكوى للباب العالي، وضرورة التدخل بصفة عاجلة لاستفحال أمر هذا الدعي، وفعلا كتب الأعيان والأشراف رسالة شكوى تضمنت ما أسلفنا وأن البلاد في حالة انقلاب من الحدث [3]، وكان رد فعل الباب العالي هو تسيير عديد الرسائل لمن يتوسم فيهم القدرة على مساعدة طرابلس في هذه المحنة، وكانت الرسالة الأولى لقابودان الأسطول العثماني حسن فينيزيانو، يشرح له فيها أن إيالة طرابلس الغرب في حالة انقلاب جراء فتنة يحي السويدي، ويطلب منه تسيير الأسطول العثماني لوأدها، وضرورة تدبر الأمر، وأنه يعلم أن زمن الحملة البحرية قد ولى، وأن وقت الإبحار غير ملائم، لكن الظرفية اقتضت ذلك، ولا يمكن تعريض هذا

---

[1]B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.10, Gömlek No.91; 1 Safer 979/25 Haziran 1571, s 62.

[2] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,.., Kutu No.30, Gömlek No.792; 14 Rebiyülahir 985/1 Temmuz 1577,s 338.

[3] فاضل بيات: المرجع السابق، ص562.

الإقليم للخراب، بعدما بذلت عليه الدولة العثمانية عديد الامكانيات لاستقراره وبث روح الطمأنينة بين الأهالي[1].

وأعقبت الرسالة الأولى واحدة أخرى لأعيانها وشيوخها، حيث تم إبلاغهم فيها بأنه قد تم استلام شكواهم، وأن المدعي بالمهدوية يحي السويدي جمع حوله مجموعة من الناس، وقد انسحب حاليًا إلى (جبل الأخضر)، وأن هذا الشخص قد بدأ في هذا الأمر بدافع حب الرئاسة، وأن سلطات إيالة طرابلس الغرب وأعيانها وشيوخها اتفقوا على ضرورة التصدي لهذا الفساد، وأنه من الضروري على الجميع أن لا ينحرفوا عن الدين والطريق المستقيم، وللمحافظة على ولاء شيوخ طرابلس الغرب وتحفيزهم على مساعدة الدولة في القضاء على المدعى يحي السويدي، أرسل لهم هدايا شريفة[2].

أما الرسالة الثالثة فوجهها الباب العالي لبايلرباي طرابلس محمد باشا وأخطره فيها أن أكابر إيالة طرابلس من الكُتّاب والأعيان والشرفاء قد قدموا عرائض ضمنوها شكواهم بأنه قد ظهر في طرابلس الغرب شخص باسم يحيى بن يحيى، وجمع حوله مجموعة من اللصوص، وذهب إلى جهة الجزيرة (جبل الأخضر) ووضع فيها من يثق به، وبعد ذلك ادعى أنه ليس من أتباع المهدي، وواجه عساكركم وشارك في القتال، إلا أنه تكبد خسائر قدرت بألف شخص، ومع ذلك لم يتم القضاء عليه أو إبعاده بعد، وقد تم

---

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.64, Gömlek No.464; 15 Zilkade 996 /5 Ekim 1588, s179.

[2] تم إرسال نسخة من هذا الفرمان إلى الشيخ أولاد حميد، الشيخ نُوير، الشيخ علي، الشيخ حمودة، الشيخ أحمد ، الشيخ أولاد ، الشيخ أولاد سليمان، الشيخ جابر، الشيخ أولاد بركاتلو، الشيخ موسى، الشيخ علي، الشيخ أمور بن الشيخ موسى، الشيخ محمد بن الشيخ موسى، الشيخ عبد الله، الشيخ زيد بن الشيخ عبد الله، الشيخ علي بن منصور، الشيخ علي بن أحمد، المرابط السيد عبد النبي، المرابط السيد محمد، الشيخ يحيى، الشيخ علي بن سالم، قاسم.، للاطلاع أكثر حول الموضوع، ينظر:

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.64, Gömlek No.465; 29 Zilkade 996 /19 Ekim 1588, s180.

إرسال أوامر مؤكدة إلى بايلرباي تونس وبايلرباي جزائر الغرب لتقديم المساعدة في إزالة وجود المذكور، وفي حال الحاجة، يتم دعوتهم للانضمام معًا ضد الفاسدين الموجودين معه[1].

ووجهت الرسالة الرابعة لآغا الانكشارية وطائفة الكراغلة، يتم إخطارهم فيها بخطورة الأمر فيما يخص المدعي المفسد يحي سويدان، وأنه رغم تكبده خسارة ألف رجل من أتباعه، إلا أن أمره مازال قائما، وأن الباب العالي قد أصدر أوامر لولاة تونس وجزائر الغرب في إطار المساعدة، لذا وجب طاعتهم وعدم معارضة أوامرهم، وضرورة التصرف بالطريقة التي يرونها مناسبة للقضاء على هذا المفسد وأعوانه ومنع حدوث أي وضع يتعارض مع الأوامر[2].

وجهت الرسالة الخامسة لبايلرباي تونس، تم إخطاره بالتفصيل عن الأحداث الجارية في طرابلس وما آلت إليه الأوضاع ، وخطورة هذا التمرد الذي قام به المدعي بالمهدوية يحي السويدي وأن والي طرابلس الغرب محمد باشا وأعيانها، قد أرسلوا وفودًا وبيانات، شرحوا فيها الوضع بالتفصيل وأفادوا بأن المدعي يحيى جمع حوله مجموعة من الخارجين عن الدولة ، وذهب إلى جهة جزيرة جربة، ولكن لم يكن بالإمكان دفعهم أو ردهم ، مما يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لتفادي تفشي الفساد أكثر. وقد أُبلغ بضرورة إرسال ألف رجل للمساعدة، إما بالذهاب شخصيًا إلى طرابلس أو بإرسال قائد، وذلك للتصدي للمفسد المذكور وعصابته، وضرورة تقديم المعلومات العاجلة حول وقائع الترتيبات والضروريات اللازمة[3].

كما وجهت الرسالة السادسة لآغا الانكشارية في تونس وطائفة الكراغلة ونسخة منها لآغا الانكشارية في جزائر الغرب وطائفة الكراغلة بها أيضا، وتم إخطارهم بالحالة التي وصلت لها طرابلس الغرب جراء تمرد يحي السويدي، ويجب العمل على تجنيب طرابلس هاته الفتنة التي عصفت بها، وأنه تم

---

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.64, Gömlek No.466; 29 Zilkade 996 /19 Ekim 1588, s181.

[2] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.64, Gömlek No.467; 29 Zilkade 996 /19 Ekim 1588, s182.

[3] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.64, Gömlek No.468; 29 Zilkade 996/19 Ekim 1588, s182.

كتابة أحكام لولاة طرابلس الغرب وتونس من أجل أخذ حقوق هؤلاء المفسدين، وفي حال عدم تمكن والي تونس من الذهاب، لا يجب معارضة أمره، وضرورة تعاونكم مع الجنود الموجودين في طرابلس ومع الباشا، ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المفسد وأعوانه، وعدم معارضة أمر الباشا، وعدم التقصير في الخدمة التي يراها مناسبة، وأن الذين يُظهرون جهودهم سيحظون بالرعاية السلطانية[1].

وبالعودة إلى التمرد الذي قاده يحي السويدي فإنه قد نجح في كسب الأهالي لما كان في طرابلس، ثم قصد جربة لجمع أتباع جدد، ولما واجهت سلطات طرابلس الغرب أتباعه في طرابلس، لم يتمكنوا من هزيمتهم والقضاء عليهم، فاضطروا للتحصن بقلعة طرابلس، التي حاصرهم فيها أتباع المدعي يحي، إلا هذا الحصار لم يدم طويلا وقاموا برفعه، وذلك لخلاف نشب بين أتباعه، ولم يكن من صالح الدولة العثمانية أن تتعرض مكتسباتها في طرابلس للخطر، فتم تسيير رسالة سابعة لبايلرباي تونس تم إخطاره فيها بأنه تقرر إرسال الأسطول العثماني إلى مياه طرابلس الغرب، وعليه بتزويده بالمدد اللازم من فرسان ووحدات من السفن، وأن أميرال الأسطول العثماني حسن فينيزيانو قد تمكن من القبض على بعض أتباع المتمرد المدعى يحي السويدي، ولكن لم يتم بعد استتباب الأمن وسلامة الإيالة، وسوف يضطر الأسطول للعودة إلى اسطمبول، ويأمره بعدم الغفلة عن الإعداد والاتحاد مع الأميرال حسن فينيزيانو والاتفاق معه، للقضاء على هذا المتمرد وإرسال العدد الكافي من الفرسان والجنود لحفظ وحراسة إيالة طرابلس [2].

أعقبت الرسالة السابعة أخرى ثامنة لبايلرباي تونس وطرابلس الغرب، يؤكد فيها الباب العالي على أهمية قضية المدعي يحي السويدي، وضرورة التعاون والاتحاد للقضاء على تمرده واتخاذ كل الاحتياطات لإتمام هاته المهمة على أكمل وجه [3].

---

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.64, Gömlek No.469; 29 Zilkade 996 /19 Ekim 1588, s183.

[2] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,.., Kutu No.66, Gömlek No. 12; 1 Zilkade 997/11 Ekim 1589,s 20

[3] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.69, Gömlek No.32; 9 Recep 1001/11 Nisan 1593, s 18.

وبتظافر الجهود، تم التغلب على أتباع يحيى وأجبروا على الفرار للصحراء، إلا أن القوات العثمانية لم تتمكن من اعتقال المدعي يحي السويدي، فتوجهت إلى تاجوراء وقتلت 200 من أتباع يحيى، و بعد القضاء على التمرد وإعادة الأمن للإيالة، قامت الدولة العثمانية بالتحقيق في الأسباب التي دفعت السكان للانضمام لهذه الحركة، فتبن من خلال التحقيقات أن القضاة كانوا يمارسون الظلم، وأن البايلرباي محمد باشا كان يستدين قسراً من الأعيان والأغنياء، وبناءً على ذلك عُزل محمد باشا وعُين مكانه أحمد باشا بايلرباي الجزائر [1].

وصدرت الأوامر بإعادة الأموال التي أخذها الوالي السابق من الأهالي، وبالنسبة للانكشارية، اقترح الأميرال حسن فينيزيانو استبدالهم بعساكر جدد، فتم إرسال جنود من استانبول وسحب العسكر المتسببون في الفتنة لاسطنبول، وعلى الرغم من هذه الإجراءات، استمر زعيم الحركة في قيادة أتباعه حتى بعدما فرضت القوات شبه حصار على طرابلس، ومع عودة الأسطول العثماني لاسطنبول بسبب حلول فصل الشتاء، بقيت الدولة مصممة على القضاء نهائياً على الحركة واعتقال زعيمها، وبعد فترة وجيزة شن البايلرباي أحمد باشا مدعوماً بقوات تونسية ومصرية، حملة على المتمردين ونجح في تشتيت صفوفهم، لكنه قُتل في المعركة سنة(998هـ/1590م)، ولم يتمكنوا من القضاء على حركة يحيى نهائياً إلا في عام (1000هـ/1592م) بعد صراع استمر أربع سنوات، ولأن قبيلة المحاميد كانت متحالفة مع يحيى، لكن بعد خلاف نشب بينه وبين بن نور، شيخ المحاميد، قام بن نور باعتقال يحيى وتسليمه إلى الانكشارية، الذين قتلوه وأرسلوا رأسه إلى اسطنبول[2].

- **ثالثا–الباب العالي يردع انكشارية طرابلس الغرب ويَحُدّ من تجاوزاتهم:**

كانت السمة المميزة للوجود العثماني في الإيالات المغاربية هو قوة الأسطول البحري وكذا الجيش الانكشاري واللذان كانت لهما المساهمة الكبرى في توفير الأمن والأمان في الإيالات الثلاثة، وما يمكن الإشارة إليه هو ذلك التفاهم الذي يكون شبه مستحيل بين أفراد الانكشارية في غالب الأحيان خاصة في السنوات الأولى لانضمامهم للدولة العثمانية، ما سبب تلك الفوضى في البلاد، وهذا ما وضحته

(1) B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,.., Kutu No.66, Gömlek No. ; 1 Zilkade 997/11 Ekim 1589,s .9

(2) فاضل بيات: **المرجع السابق**، ص563.

المراسلات التي كانت بين بايلرباي طرابلس رمضان باشا والباب العالي، ففي إحدى الرسائل التي وجهها أميرال الأسطول العثماني قلج علي باشا للباب العالي، يخطره فيها إلى حالة الفوضى والنزاع القائم بين طائفة الانكشارية في إيالة طرابلس الغرب منذ تحريرها وانضمامها للباب العالي، وأن فئات الانكشارية حديثة العهد بإيالة طرابلس دخلت في نزاع وخلاف مع فئة الانكشارية القديمة بالإيالة، وظهرت الفوضى والنزاع بين الانكشاريين القدماء والانكشاريين الذين التحقوا بالإيالة حديثا، فكان رد الباب العالي على ذلك هو إصدار أوامره لبايلرباي إيالة طرابلس الغرب رمضان باشا بالحد من هذا الصراع واستئصال أسباب وقوعه وعدم توظيف الجنود المحدثين الذين يظهرون عصيانهم لقوادهم الانكشارية القدماء[1].

إلا أنه وكما أسلفنا سابقا أن قلج علي في عهدته بطرابلس الغرب وهو الرجل القوي في الدولة، قد جابه مثل هاته التجاوزات نتيجة صراع مفتوح بين مختلف فرق الجيش، فكيف يتمكن خلفائه من حل نهائي للمشكلة، خاصة وأن بعد طرابلس عن مركز الدولة العلية زاد هذا الأمر تعقيدا.

هذا ولم تنته مشكلة الانكشاريين بينهم فقط، وإنما تعدته لاستغلال مكانتهم، فعوض أن يكونوا الداعم الأول لرفع الظلم عن الأهالي، غدوا هم المتسببون في زعزعة أمنهم واستقرارهم، وذكر أنه بعد عزل جعفر باشا من حكم طرابلس تم بث الفساد بين صفوف الانكشارية[2]، مما حمل الأهالي في الأخير على تقديم عدة شكاوي للباب العالي تبين الجور الذي مارسه عسكر الانكشارية ضدهم، من ظلم وتعدي، وحتى التسلط على الفقراء منهم، وبذلك لم يعد بإمكان الأهالي التعايش والتأقلم مع الجيش الانكشاري، مما جعل الباب العالي يراسل بايلرباي طرابلس الغرب رمضان باشا عديد المرات بشأن شكايات أهالي إيالته اتجاه تصرف الانكشارية، آمرا إياه بإعادة حق المظلومين وقضاء مصالحهم وفقا للشرع، ومعاقبة الظلمة والمعتدين[3].

---

(1) B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.47, Gömlek No.397; 29 Cemaziyelevvel 990/21 Haziran 1582, s 164.

(2) فاضل بيات: **المرجع السابق**، ص ص561-562.

(3) B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.47, Gömlek No.416; 5 Cemaziyelahir 990/27 Haziran 1582, s 174.

وبالرغم من تشديد الباب العالي على ضرورة التصرف في مشكلة الانكشارية، إلا أن كل الجهود باءت بالفشل، وبالفعل فإن شكاوي الأهالي لم تفتأ تذكر الباب العالي بظلم الانكشارية وتجاوزاتهم وأن الأهالي يجدون صعوبة في التعايش معهم نظرا لظلمهم المستمر، مع العلم أن التعايش وحسن التفاهم والوفاق بين الأهالي والجيش، يصون الدين والدولة، وعلى إثر ذلك سير الباب العالي فرمانا يأمر فيه بايلرباي طرابلس الغرب محمد باشا برفع الظلم على الأهالي والحفاظ عليهم وحمايتهم وعدم السماح لعساكر الانكشارية بالاعتداء عليهم وسلبهم حقوقهم، والعمل على نشر الأمن [1].

إن استغلال الانكشاريين لمكانتهم القيمة لدى الباب العالي جعلهم يغترون بأنفسهم ويقدمون على التدخل في شؤن الأهالي والتصرف في أموال الدولة من غير وجه حق، وكذا عدم الانقياد لأوامر الحكام، وعليه صدر قرار لبايلرباي إيالة طرابلس الغرب وقاضيها يقتضي تنبيه عساكر الانكشارية للتجاوزات التي يقومون بها والعمل على الالتزام بالقوانين والانقياد للحكام والقضاة المعينين في مختلف الأوطان بطرابلس الغرب، وعدم التدخل في الشؤون التي لا يعود فيها النظر إليهم وإصدار أوامر ليس لهم فيها حق ولا هم مفوضون لذلك، وعدم الإقدام على إجراء تغييرات ليست من صلاحياتهم[2].

إن تدخل الانكشارية في شؤون الدولة كان ورائه تحقيق هدف واحد وهو السيطرة على مقاليد الحكم، لهذا كانوا يفصلون في قضايا أهالي الإيالة بأنفسهم دون الرجوع للقضاة أو الشخصيات المعنية بالقضية بُغية العمل على مكانة الحاكم العثماني في الإيالة وهذا ما فعله آغا الفرسان بالضبط بإصدار عدة قرارات دون وضع اعتبار للحاكم وعليه سير الباب العالي فرمانا لآغا الفرسان وفرقته بطرابلس الغرب، أخطرهم فيها أنه منذ تحرير إيالة طرابلس الغرب وتعيين حيدر باشا، كان آغا الفرسان(السباهية) وطائفته لا يرجع للفصل في قضايا وشؤونه إلى حاكم الإيالة، بل كانت تحل وتقضي شؤونها بنفسها ولا تتدخل في مصالح الحاكم وشؤون الرعية مهما كانت، لكن أخيرا بدا تدخلهم الصارخ في شؤون الدولة والرعية ظاهرا وأصبحوا يتدخلون في قضايا لا يعود فصلها لهم، وقد أكد نائب حاكم الإيالة السابق مامي باشا بأن فئة الفرسان كانت منذ القدم معزولة عن قرارات الحاكم ولا تتدخل في قضايا الدولة والرعية. وبموجب هذا الفرمان

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.58, Gömlek No.579; 17 Şaban 993/14 Ağustos 1585, s 224.

[2] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.62, Gömlek No.45; 19 Rebiyülevvel 995/27 Şubat 1587, s 15.

يُأمر آغا الفرسان وطائفته بعدم التدخل في شؤون الدولة وأحوال الرعية، كما جرت به العادة القديمة، وزيادة الاحتياط في هذا، وكذا تجنب التدخل في شؤون الحاكم الذي فوض له الحكم في شؤون البلاد والرعية، وما ينتج عليه من اختلال في قضايا الدولة[1].

بالرغم من التهديدات والتنبيهات التي تلقتها طائفة الانكشارية من الباب العالي إلا أن تصرفاتها تمادت إلى التدخل في تعيين حكام القلاع بإيالة طرابلس، لكي يتم اختيار الحاكم الذي يخدم الطائفة وبالتالي تحقيق هدفهم المنشود، وفي حال تنصيب بايلرباي لا يطابق رغباتهم يلجؤون الى عصيان أوامره والعمل على التدخل في قراراته ليفقد مكانته، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على نشوب الفتن والتمردات بين الطرفين، وهو ما لا يتوافق مع طموحات الباب العالي في الحفاظ على أمن الإيالة، مما استوجب كتابة فرمان لبايلرباي طرابلس الغرب محمد باشا يذكره فيه أن تعيين حكام القلاع كان يخضع لإدارة البايلرباي منذ تحرير الإيالة، وتعيين حيدر باشا واليا عليها، إلا أن طائفة الانكشارية أخيرا، غدت تتدخل في أمور تعيين حكام القلاع، دون إعارة اهتمام لما يقرره البايلرباي، وطلب من بايلرباي طرابلس محمد باشا وباقي طائفة الإنكشارية التقيد بما كان معمولا به سابقا، وما جرت عليه العادة في مسألة تنصيب وعزل حكام القلاع، حيث يتم الاستمرار في تطبيقه كما كان في القديم، وعلى طائفة الانكشارية المحافظة على النظام والانتظام بالإيالة. وفي حالة ظهور معاندين ومخالفين لهذا الأمر ، يتم تسجيل أسمائهم وإرسالهم للباب العالي، ويؤكد الفرمان على أهمية حفظ الإيالة والقلاع وكل الأراضي والرعية، ولا يقبل أي عذر لذلك [2].

إلا أن عساكر الانكشارية لم يستسلموا للأوامر السلطانية بل عملوا على تحديها وقد وصل بهم الأمر إلى تقاعس بعضهم عن تأدية عملهم في حماية الرعية وأجبروهم على القيام بعملهم، ما دفع الأهالي لرفع شكوى ضدهم للباب العالي الذي رد على شكواهم بقوله: أنه منذ تحرير إيالة طرابلس الغرب، لم يتم تعيين أفراد طائفة الانكشارية لأداء مهمة الحراسة(نوبتجي)، بل كانت فئة الانكشارية وبدون حق، من تفرض على الأهالي القيام بمهمة الحراسة. وهذا ما دفعهم إلى رفع شكايتهم، وعليه فإن

[1]B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.62, Gömlek No.276; 12 Şevval 995/15 Eylül 1587, s124.

[2]B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.62, Gömlek No.282; 15 Şevval 995/18 Eylül 1587, s128.

تكليف الرعايا بالحراسة والتعدي عليهم، من غير جائز شرعي قد يكون سببا في خراب وظهور اضطراب بالإيالة، ، وهذا ما كان مطبقا في عهد نائب البايلرباي السابق محمد، الذي كان يغض النظر حول تدخل الانكشارية بالقوة لتعيين الأهالي لمهمة الحراسة، وأمر بايلرباي طرابلس الغرب محمد باشا بتنبيه طائفة الانكشارية والآغاوات بأن الفصل في هذه القضية يتم كما كان في القديم وهو المعمول به وأن لا يفرض الانكشارية على الرعايا القيام بمهمة الحراسة والتعدي عليهم، وأمره برفع الظلم الذي كان وراء شكاية الأهالي [1].

- **رابعا- الباب العالي يضرب من حديد على المتهمين بالاختلاس والفساد:**

كان الباب العالي يحذر وبشدة على قضية اختلاس خزينة الإيالة ومال الأهالي بالدرجة الأولى، والذي لم يكن المتهم فيها القادة أو الحكام فحسب، بل تواجدت أيادي أخرى مارست التسلط على هذه الأموال على غرار بعض الشخصيات ذات المهن المحترمة في الاقليم، والتي قامت باستغلال منصبها ومكانتها بين الرعية في النصب والاحتيال عليهم، والتصرف في أموالهم بغير حق، مثلما فعل نائب البايلرباي درغوث باشا المدعو كتخدا علي فعوض أن يكون هو الداعم والمعين للبايلرباي، فإذا به يعمل على اختلاس الأموال وأخذ حقوق الأهالي، مع الاستيلاء على أملاك الدولة، فوصلت أخباره للباب العالي الذي سير فرمانا لبايلرباي طرابلس الغرب وقاضيها، وأخطَرهم بأن البايلرياي السابق قلج علي، كتب مذكرة للعتبة العالية يعرض فيها كيف قام بعض الرعايا برفع شكاوى، وطلب حقوقهم من نائب البايلرباي درغوث باشا المدعو على (كتخذا علي) الذي زيادة على أخذه لحقوق الناس، استولى على أموال تابعة للدولة، وأمرهم الباب العالي بضرورة التقصي حول هذا الأمر، وفي حالة ظهور أموال تابعة للدولة بيد المدعو محمد وحقوق ناس آخرين، عليهم إجراء تحقيق والحكم بالشرع في كل القضايا وحول الأموال التي يزيد مقدارها عن 15.000 أقجه، وإرجاع الحقوق لأصحابها لدى ثبوت حقوقهم [2].

---

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.62, Gömlek No.309; 1 Muharrem 995/12 Aralık 1586, s141.

; 29 Zilkade 996 /19 Ekim 1588, 231B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.64, Gömlek No.-78s.

[2] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.5, Gömlek No.1792; 2 Zilhicce973/20 Haziran 1566, s 698.

يضاف لآفة الاختلاسات الغير شرعية، التخفيضات المجراة على العملة، مثلما فعل المدعو نصوح المسؤول عن عيار السكة(العملة)، الذي قام بتغيير عيار الأقجة، فصدر قرار التحقيق معه والعمل على حبسه، وعلى إثر ذلك راسل بايلرباي طرابلس الغرب جعفر باشا الباب العالي في هذا الشأن، وأرفق الرسالة بنماذج من العملة القديمة واللاحقة، فكان رد الباب العالي على ذلك هو ضرب الأقجه حسب العيار المستعمل قديما في إيالة طرابلس الغرب، وتم الأمر بقطع سكة جديدة، حسب العيار السابق والأسلوب القديم المتبع في ضرب العملة في الإيالة، كما طالب الباب العالي بالتحري في هذه المسألة ما إذا تم ذلك بسبب أمر البايلرباي السابق، أم بتصرف شخصي من صاحب السكة المحبوس(نصوح)، فإذا تحقق أن صاحب هذا العيار قام من تلقاء نفسه بتغيير أسلوب ضرب العملة وإحداث الخلل بها، فيجب حبسه وإعلام الباب العالي بذلك، ثم العمل بعدم ضرب أية عملة ناقصة الوزن والعيار عن العملة السابقة [1].

أمام تفاقم المشاكل الإدارية والمالية وتزايد شكاوى الأهالي، اتخذ الباب العالي إجراءات حاسمة، فقد أمر بفتح تحقيقات شاملة في الأمور المالية، بهدف كشف الحقائق ومعاقبة كل من تثبت إدانته، وشمل ذلك البايلربايات والدفتردار وغيرهم من المسؤولين. ولتأكيد جديتها، لم تتردد الدولة العثمانية في سجن المذنبين ومصادرة أملاكهم، وإعادة الحقوق لأصحابها[2].

وعلى غرار ما أسلفنا، ما تعلق بالممثل المالي (الدفتردار) الممثل المالي مصطفى لإيالة طرابلس الغرب، الذي قدمت في حقه شكوى بسبب الأعمال التي قام بها، والتي تتعارض مع الشريعة والقانون وتتنافى مع ما هو متعارف عليه، وقد ارتكب أنواعاً من الظلم والتعدي، فوجه الباب العالي رسالة لبايلرباي وقاضي طرابلس الغرب يأمرهم من خلالها بالتحقيق في ذلك وتقصي الحقائق في تلك القضايا المطروحة

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.19, Gömlek No.308; 10 Safer 980/22 Haziran 1572 , s 145.

[2] عبد الجليل التميمي: **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، (د، ب، ن) ماي 2009م، ص38.

في المذكرة، وإرجاع الحقوق لأصحابها وفصل الدعوات الموجود به ورفع الظلم والتعدي، بعد أخذ رأي أهل وأصحاب الحق والشرع وتحاشي كتم مثل هذه القضايا وإعلام الباب العالي بها[1].

هذا ولم يكتف الباب العالي بما سبق، وإنما ذهب بعيدا في هذا الاتجاه عندما كلف محيي الدين، أحد القضاة السابقين والمقيم بالمدينة المنورة، لإجراء مهمة تحقيق جديدة حول التسيير المالي لبايلرباي طرابلس حيدر باشا. الذي اعترض على نتائج التحقيق الأول الذي أجراه المحقق مصطفى عندما كلفه الباب العالي، بالوقوف على التسيب المالي لحيدر، إلا أن هذا الأخير طالب بإعادة إجراء تحقيق مالي، وهذا الإجراء يؤكد حرص الدولة العثمانية على تطبيق العدالة وإنزال العقوبة بمن يخالف القانون، مهما كان مركزه، بل ذهبت أبعد من ذلك، فكلفت شخصية دينية محترمة لإجراء تحقيق جديد في قضية بايلرباي طرابلس، وهو ما يترجم على أن الدولة العثمانية لا تتسامح البتة بانتهاك أي شخص للقوانين، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بأموال الدولة التي سلبها البايلربايات أو الانكشاريون أنفسهم[2].

، وكان الباب العالي قد سير رسالة لبايلرباي إيالة تونس وقاضي طرابلس الغرب ، يسرد لهما وقائع الأحداث: وأنه تم تعيين المفوض المالي مصطفى للتحقيق وللتفتيش في مصاريف حكومة حيدر باشا، والذي عين واليا على طرابلس وتونس، وكذا التحقيق مع ممثله المالي محمد، وفقا لأحكام الشريعة. والذي توجه نحو طرابلس لأداء مهمته، وبعد الاعلان عن نتائجها قام كل من حيدر باشا وممثله المالي الخاص بالتوجه إلى استنبول للتعبير عن استقامتهما أثناء أدائهما المهمة التي كلفا بها ثم للشكاية من مصطفى. وللتأكيد أيضا بأن التقرير المالي الذي قدمه غير صحيح، وهو مجرد افتراء، وأمام هذه الوضعية تم تعيين قاضي المدينة المنورة السابق محي الدين لتقصي هذا الأمر والتحقيق فيه. وعليه جاء الأمر بعدم التعرض وترك كل من حيدر باشا وممثله المالي الخاص محمد والبعثة المرافقة له، وأخو حيدر باشا أحمد الذي عين واليا على سنجق القيروان وفزان وقابس، بالرجوع إلى مناصبهم وعدم التعرض لهم[3].

---

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.35, Gömlek No.360 ; 8 Cemaziyelahir 986 /12 Ağustos 1578, s110.

[2] عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص38.

[3] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.43, Gömlek No.452 ; 12 Şaban 988 /22 Eylül 1580, s243.

أما بالنسبة للدفتر دار مصطفى الذي عرفت إيالة طرابلس الغرب أثناء عمله بها لمدة سنتين وجود تداخل في الحسابات ما يتعلق بصادرات وواردات الإيالة فقام الباب العالي بالاستعانة بكل من بايلرباي الجزائر جعفر باشا والأميرال قلج علي في التحقيق في أمره، حيث جاء في مراسلة لهما من الباب العالي بأن والي إيالة طرابلس الغرب حيدر باشا، بعث برسالة للباب العالي ، يرجو فيها إرسال المفوض المالي(دفتر دار) مصطفى الذي حينما كان مكلفا بمهامه كمفوض مالي بطرابلس، ظهرت بعض المشاكل لبعض المحاسبات لسنتين، لمداخيل ومصاريف الدولة وكل المبيعات والواردات. وللتحقيق في ميزانية هاتين السنتين، يطلب إرسال هذا المفوض إلى طرابلس مرة أخرى، وتعيين سفينة له من سفن الأسطول في البحر المتوسط حتى يتم التحقيق معه في مصاريف إيالة طرابلس مع حيدر باشا وفي حالة ظهور أي نقصان في مال السنتين المذكورتين، يتم تسديدها من طرف هذا المفوض– وإذا ظهرت أموال ومتروكات أخرى، فيتم تقييدها في دفتر خاص مع شرح ذلك للباب العالي، هذا وفي حالة ظهور خطأ أو غفلة من قبل المفوض المالي مصطفى، فلا يقبل العذر منه بل وجب إنزال أشد العقوبة عليه [1].

لم يكن الحكام وحدهم المسؤولون عن الفساد ، بل حتى الأهالي كان لهم نصيب في ذلك، على الرغم من أن الادارة العثمانية قد أولت الوعي اليقظ بالتحركات الاجتماعية والاقتصادية للأهالي، وإنه على الرغم من أن أغلبيتهم ينتمون إلى المذهب المالكي، فإنهم اختاروا المذهب الحنفي والذي بموجبه يعفى أصحاب الأملاك والأرزاق من دفع جزء من تلك الأموال للدولة، وهذا خلافا للمذهب المالكي الذي يقر بتسديد الخمس من تلك الأملاك والاموال للدولة ، ما تسبب ذلك في انزعاج السلطان العثماني والذي بدوره أمر بمراقبة الأهالي الذين يعملون على تغيير المذهب وكذا وُجب العمل على ما يقتضيه كل مذهب وعليه أرسل الباب العالي فرمانا لبايلرباي طرابلس الغرب جعفر باشا يخطره فيه أن أهالي طرابلس الغرب ينتسبون كلهم للمذهب المالكي، وقد ضبطت على هذا الأساس الضرائب التي تعود للدولة وفقا للمذهب المالكي، وكان بعض الأهالي قد قاموا من أجل توريث أملاكهم لأتباعهم وورثتهم باتباع المذهب الحنفي، الذي يعفي أصحاب الأملاك والأرزاق من دفع الأموال للدولة أو أي شيء آخر، وأمره بالعمل على تطبيق

[1] 989/30Nisan B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,.., Kutu No. 42, Gömlek No.783; 27 Rebiyülewel 15 81. 252 s,

الأمور بحسب المذهب المالكي، ثم العمل على رعاية بيت المال وأتباع المذهب المالكي فيما يخص الأموال الراجعة لبيت المال [1].

وربما الدافع الذي كان وراء اعتناق معظم أهالي طرابلس للمذهب الحنفي هي الأفعال التي سئمت منها الرعية فلجأت هي الأخرى إلى حيل وطرق تمكنها من المحافظة على أموالها وعدم تمكين الدولة منها، ولو كان ذلك على حساب مذهبهم جراء التعسفات التي تعرضوا لها.

وهناك مظهر لا يقل أهمية عن غيره، وهو المتعلق بالمترجمين في قسم الشؤون المالية والدور الذي أدوه في التلاعب بحقوق المواطنين بحكم الامتياز الذي يمسكونه بأمانة الترجمة، وكمثال على ذلك المترجم المدعو محمد درويش الذي قام بالتحايل على الناس لغرض الاستحواذ على أموالهم وأملاكهم، فرفعوا شكوى وتظلم للباب العالي، الذي كان رده بفرمان لبايلرباي طرابلس الغرب وقاضيها، جاء فيه أنه قد وصل إلى مسامع العتبة العالية أعمال الظلم والتعدي التي قام بها المترجم درويش محمد، ويأمرهما بتغيير هذا الترجمان، والذي بقي في هاته الوظيفة 15 سنة، وأخذ حق الأهالي مما بيده، وكل ما ثبت عنه من أموال وإرجاعها لأصحابها الحقيقيين، وعليهم بالتثبت في دعاوي الأهالي وفصل قضاياهم مع المترجم، ومصادرة أملاكه، وإرساله لاسطنبول[2].

---

[1] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.23, Gömlek No.315; 28 Recep 981/23 Kasım 1573, s153.

[2] B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.69, Gömlek No. 10; 20 Rebiyülevvel 1000/5 Ocak 3 56.11592, s

➢ **خاتمة :**

ومن خلال ما تم عرضه في الورقة البحثية المعنونة بـ" **مراسلات الدولة العثمانية لحفظ أمن إيالة طرابلس الغرب خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)**"، تم الخلوص للنتائج المدونة أدناه:

- ✓ بعد تمكن الدولة العثمانية من ضم طرابلس الغرب، فإنها لم تغفل عن تقديم المساعدات لها على جميع الأصعدة، قصد حمايتها من أعدائها المتربصين بها على غرار حملة زوارة (959 هـ/ 1552م)، وجربة(969هـ/1560م)، وكذا إقرار أمنها واستقرار أوضاعها.
- ✓ تحقيق الاستقرار للأهالي وإشعارهم بالراحة والطمأنينة كان الهدف الأول للدولة العثمانية، لذلك سيرت عديد اللوائح والفرمانات التي توضح كيفية تسييرها وضبط أمورها قصد تعزيز الأمن الاجتماعي وتأمين الاستقرار الداخلي، وكما يقول "مالك بن نبي" في مقولته الشهيرة " القابلية للاستعمار" أن الضعف الداخلي يؤدي حتما لأطماع خارجية، لذلك سعى حكامها لتطبيق أوامر الباب العالي بالعمل على حماية الأهالي، وضمان سلامتهم، وتحقيق العدالة والنظام، مع التركيز بشكل خاص على فرض العدالة في المجتمع.

- ✓ أن الأمن الغذائي مهم جدا لاستقرار الدول وتحقيق الأمن فيها، ما جعل الدولة العثمانية تستنفر لحل أزمة المجاعة التي ضربت إيالة طرابلس ثلاث مرات، والتي تسببت في تعذر تسديد رواتب الانكشاريين والأغاوات وبقية الموظفين، وكذا ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، مما استدعى إرسال إمدادات غذائية عاجلة من إيالة تونس لمواجهة الأزمة.
- ✓ سعت الدولة العثمانية لاحتواء إيالة طرابلس والعمل على استقرار أوضاعها رغم العقبات التي واجهتها كوجود حكام ظالمين، والذين كان عليهم أن يكونوا عونا لها، لكن وجود بعض الشخصيات ذات الوزن الثقيل على غرار درغوث باشا وقلج على ...، الذين سعوا لتنظيم الإيالة ، والحفاظ على أمنها واستقرارها بكل ما أوتوا من قوة، جعل الباب العالي مطمئنا على إيالته الفتية.
- ✓ عمل الباب العالي على تلبية المطالب المشروعة للكراغلة بحصولهم على رواتب مساوية لتلك التي يتلقاها أفراد طائفة الانكشارية، لكونهم حرموا من بعض الصلاحيات كباقي العثمانيين المتواجدين في الإيالة.
- ✓ استنفار الباب العالي لوأد فتنة الشيخ عمر بعد معرفته بمخالفته لما هو معمول به، عند تمرده ونشره الفتنة وإعلانه مذهبا مخالفا للمذاهب الأربعة، مما يؤكد مدى تثبت الحكام العثمانيين بعقيدتهم الاسلامية، وأن أي تهجم على الدين الاسلامي وقواعده، أو بروز بدعة من أي طرف كان ، لن يكون مسموحا به

على غرار المدعي بالمهدوية يحي السويدي ، وهو ما ترجمته عديد اللوائح والفرمانات لمحاصرة هذه الفتنة ووأدها، إلا أنها أخذت من عمر الإيالة أربع سنوات ، وأرهقت خزينتها وعسكرها ومسؤوليها وجيرانها وحتى الدولة المركزية، حينما سيرت لها الأسطول العثماني.

- ✓ شهدت إيالة طرابلس والمناطق الجنوبية من تونس التابعة لإيالة طرابلس العديد من الثورات والانتفاضات الشعبية، بالإضافة إلى وقائع غير قانونية من قِبل الفرقة العسكرية، التي تحالفت مع البدو، وقد أدت هذه الوضعية إلى الفوضى واضطراب النظام العام .
- ✓ أكدت مراسلات الباب العالي أن البايلربايات كانوا مكلفين دون غيرهم بتسمية الانكشارية والأغاوات لحماية المناطق والقلاع، إلا أن الانكشارية تدخلت في هذا الأمر وتحكمت فيه، بل تجاوزت ذلك بتعيين حراس في مناطق لا تحتاج إلى ذلك، مما أدى إلى زيادة الضرائب المفروضة على المواطنين، ونتيجة لذلك، قام الأهالي بتوجيه شكاوي للباب العالي.
- ✓ إن غياب تحديد الصلاحيات كان سببًا رئيسيًا للفوضى التي شلت التسيير الإداري وأدت إلى ظهور صراعات بين القيادات السياسية القديمة والحديثة، على الرغم من أن قلج علي باشا، الرجل القوي في الدولة، قد واجه سابقًا مثل هذه التجاوزات نتيجة الصراع بين فرق الجيش المختلفة، إلا أن الفوضى تفاقمت بسبب النزاع بين الانكشارية الجديدة القادمة من الدولة العثمانية والانكشارية القديمة.
- ✓ إن المظالم والاعتداءات والفوضى التي تسبب فيها عساكر الانكشارية كانت نتيجة لعدم اندماجهم في المجتمع ، وفشلهم في بناء علاقات اجتماعية مع الأهالي .
- ✓ اتخذ الباب العالي من خلال فرماناته التي سيرها لإيالة طرابلس الغرب عدة مواقف حاسمة لتعزيز العدالة والسلم الاجتماعي، حيث سعى لمحاربة أي بايلرباي أو مسؤول عثماني اقترف جناية أو ظلما بحق الأهالي، وأمر بمحاكمته وسجنه وإرساله إلى اسطنبول.
- ✓ تناولت المراسلات عديد اللوائح الموجهة للباب العالي، متهمة عدة مسؤولين على غرار كتخدا علي نائب درغوث باشا و الدفتردار مصطفى، والترجمان محمد درويش بالاستيلاء غير المشروع على أموال وأملاك الأهالي وكذا أموال خزينة طرابلس الغرب، مما خلق للباب العالي تحديًا صعبًا تمثل في التحقيقات والتصرفات المالية للمسؤولين السالفي الذكر، إلا أن رد الباب العالي كان حاسمًا عندما أمر بمصادرة أملاك هؤلاء المسؤولين لتعويض المستحقين وإيداع الباقي في خزينة الإيالة.

➢ **ثبت المصادر والمراجع:**

❖ **الوثائق الأرشيفية:**

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d, …(Mühimme Defteri)**, Kutu No.3, Gömlek No.248 ; 20 Zilkade 966 / 24 Ağustos 1559, s 99.

-B.O.A**, A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.3, Gömlek No.251 ; 20 Zilkade 966 / 24 Ağustos 1559, s100.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d, …**, Kutu No.3, Gömlek No.579; 6 Rebiyülevvel 967/ 6 Aralık 1559, s 209.

-B.O.A**, A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.3, Gömlek No.580 ; 6 Rebiyülevvel 967 / 6 Aralık 1559, s 209.

-B.O.A**, A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.3, Gömlek No.581 ; 6 Rebiyülevvel 967 / 6 Aralık 1559, s 209

B.O.A**, A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.5, Gömlek No.1792; 2 Zilhicce973/20 – Haziran 1566, s 698.

-B.O.A**, A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.6, Gömlek No.950 ; 29 Cemaziyelevvel 972 / 1 Ocak 1965, s 443.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d, …,** Kutu No.7, Gömlek No.250;16 Rebiyülevvel – 975/20 Eylül 1567, s 95.

-B.O.A**, A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.7, Gömlek No.740; 16 Recep 975/16 Ocak 1568, s 263.

-B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.10, Gömlek No.91; 1 Safer 979/25 Haziran1571, s 62.

-B.O.A**, A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.14, Gömlek No.1584; 16 Muharrem 979/10 Haziran 1571, s 1077.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.14, Gömlek No.1597; 18 Muharrem – 979/12 Haziran 1571, s 1087.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.19, Gömlek No.308; 10 Safer 980/22 – Haziran 1572 , s 145.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.22, Gömlek No.163; 20 Safer 981/21 – Haziran 1573, s 79.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.23, Gömlek No.315; 28 Recep 981/23 – Kasım 1573, s153.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,.., Kutu No.30, Gömlek No.792; 14 Rebiyülahir– 985/1 Temmuz 1577,s 338.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.35, Gömlek No.360 ; 8 Cemaziyelahir – 986 /12 Ağustos 1578, s110.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.39, Gömlek No.599;17 Safer 988/3 – Nisan 1580, s 311.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,.., Kutu No. 42, Gömlek No.783; 27 Rebiyülewel– 989/30Nisan
,s 252. 81 15

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.43, Gömlek No.426;24 Recep 988/4 – Eylül 1580, s231.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.43, Gömlek No.452 ; 12 Şaban 988 /22 – Eylül 1580, s243.

–B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,..., Kutu No.44 , Gömlek No.287; 23 Muharrem 991/16 Şubat 1583, s145.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.47, Gömlek No.397; 29 Cemaziyelevvel–990/21 Haziran 1582, s 164.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.47, Gömlek No.416; 5 Cemaziyelahir – 990/27 Haziran 1582, s 174.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.58, Gömlek No.579; 17 Şaban 993/14 – Ağustos 1585, s 224.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.62, Gömlek No.45; 19 Rebiyülevvel – 995/27 Şubat 1587, s 15.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.62, Gömlek No.276; 12 Şevval 995/15 – Eylül 1587, s124.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.62, Gömlek No.282; 15 Şevval 995/18 - Eylül 1587, s128.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.62, Gömlek No.309; 1 Muharrem – 995/12 Aralık 1586, s141.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.64, Gömlek No.226; 29 Zilkade 996 /19 –Ekim 1588, s.76.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.64, Gömlek No.231; 29 Zilkade 996 /19 –Ekim 1588, s.78.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.64, Gömlek No.464; 15 Zilkade 996 /5 – Ekim 1588, s179.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.64, Gömlek No.465; 29 Zilkade 996 /19 – Ekim 1588, s180.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.64, Gömlek No.466; 29 Zilkade 996 /19 - Ekim 1588, s181.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.64, Gömlek No.467; 29 Zilkade 996 /19 – Ekim 1588, s182.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.64, Gömlek No.468; 29 Zilkade 996/19 – Ekim 1588, s182.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.64, Gömlek No.469; 29 Zilkade 996 /19 – Ekim 1588, s183.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,.., Kutu No.66, Gömlek No. ; 1 Zilkade 997/11 – .9Ekim 1589,s

; 1 Zilkade 997/11 20B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,.., Kutu No.66, Gömlek No. – Ekim 1589,s 12.

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.68, Gömlek No.36; 14 Zilhicce 999/3 – Ekim1591, s 137.

–B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.69, Gömlek No.32; 9 Recep 1001/11 Nisan 1593, s 18.

10; 20 Rebiyülevvel 3B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.69, Gömlek No.¯ 56.11000/5 Ocak 1592, s

B.O.A, **A.DVNS.MHM.d**,…, Kutu No.69, Gömlek No.312;20 Rebiyülevvel – 1000/5 Ocak 1592, s156.

❖ **المراجع العربية:**

1. بيات فاضل: الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني–أواسط القرن التاسع عشر)، ط1، دار الحمراء للطباعة والنشر، 2007م.
2. التميمي عبد الجليل: دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، (د، ب، ن) ماي 2009م.

الملاحـــــــــــق

A.DVNS.MHM.d.005

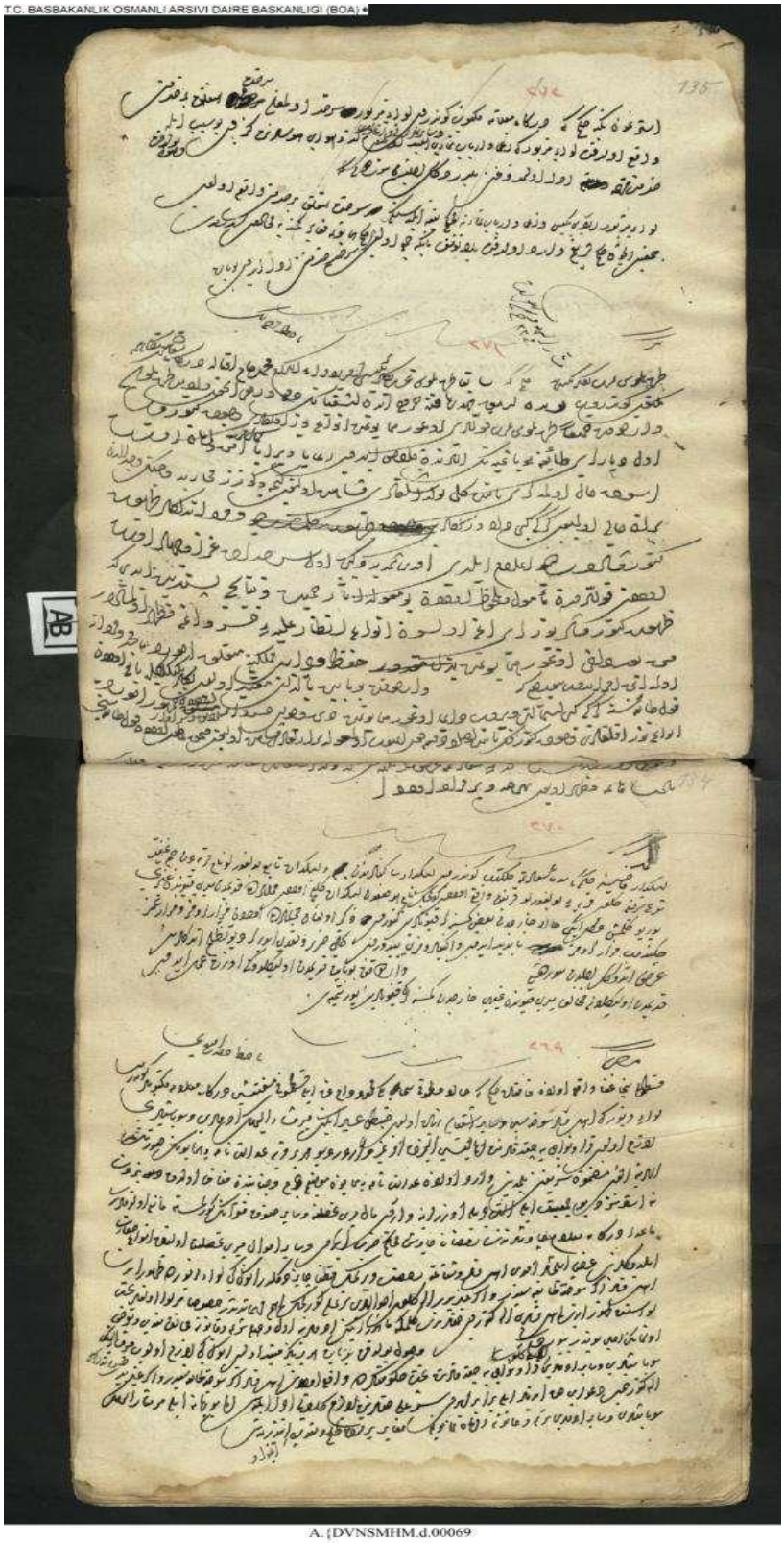

A. {DVNSMHM.d.00069

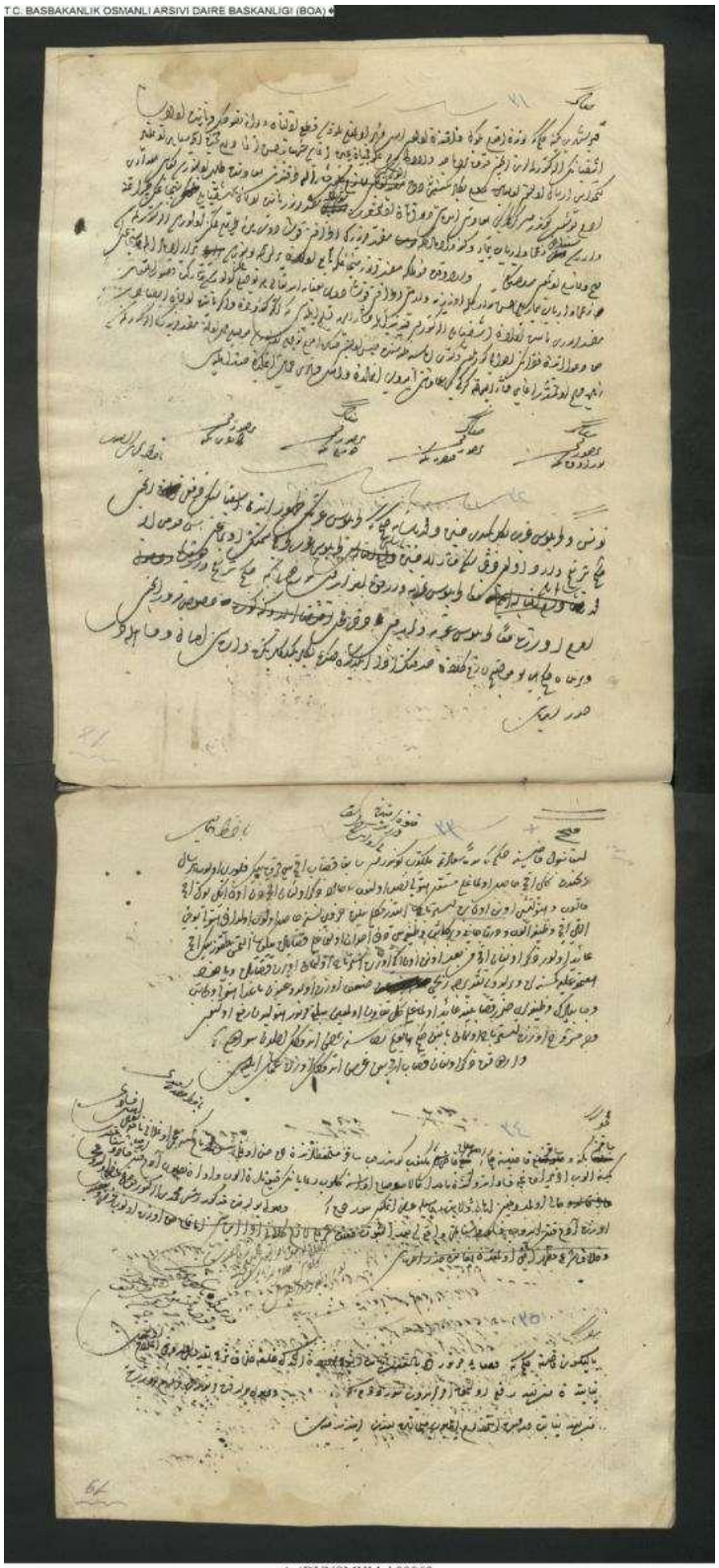

A. {DVNSMHM.d.00069

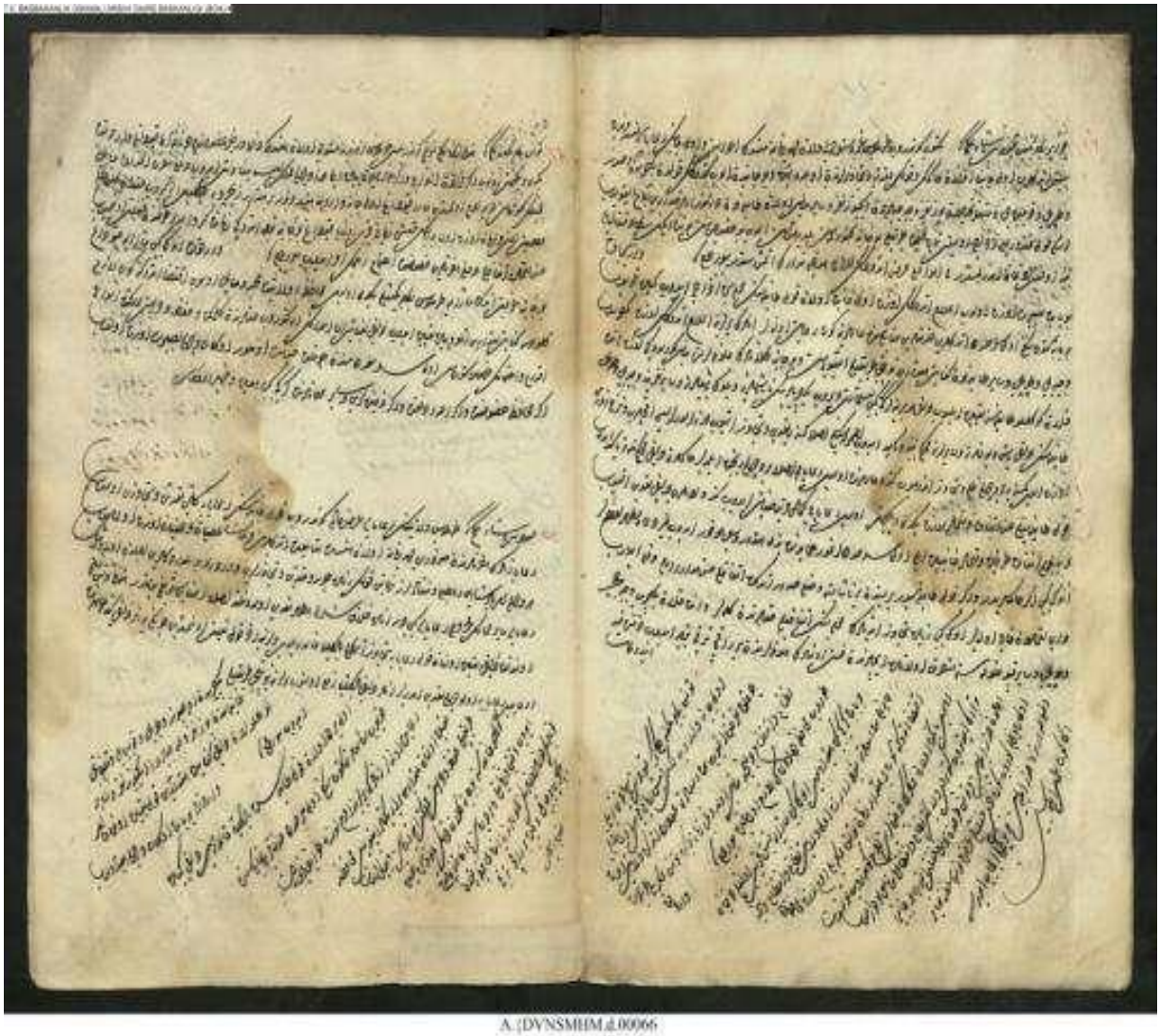

A. [DVNSMHM.d.00066]

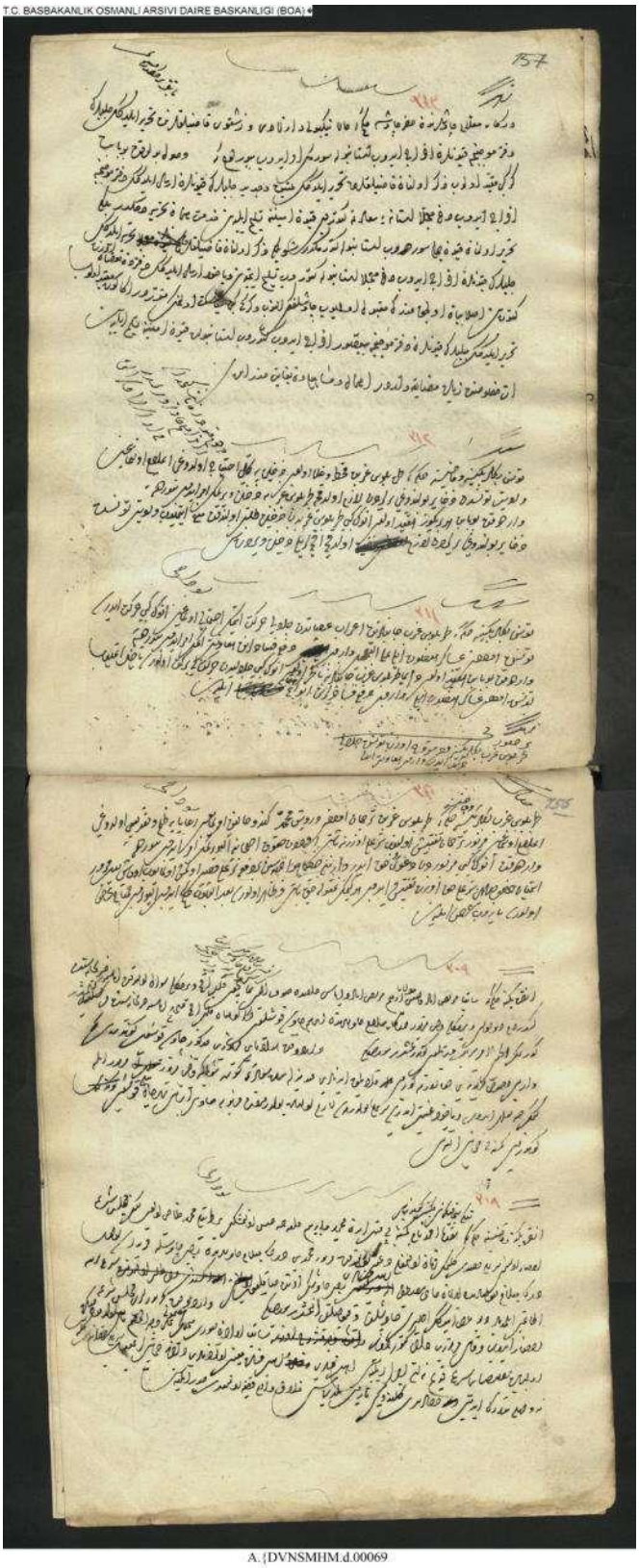

A. {DVNSMHM.d.00069

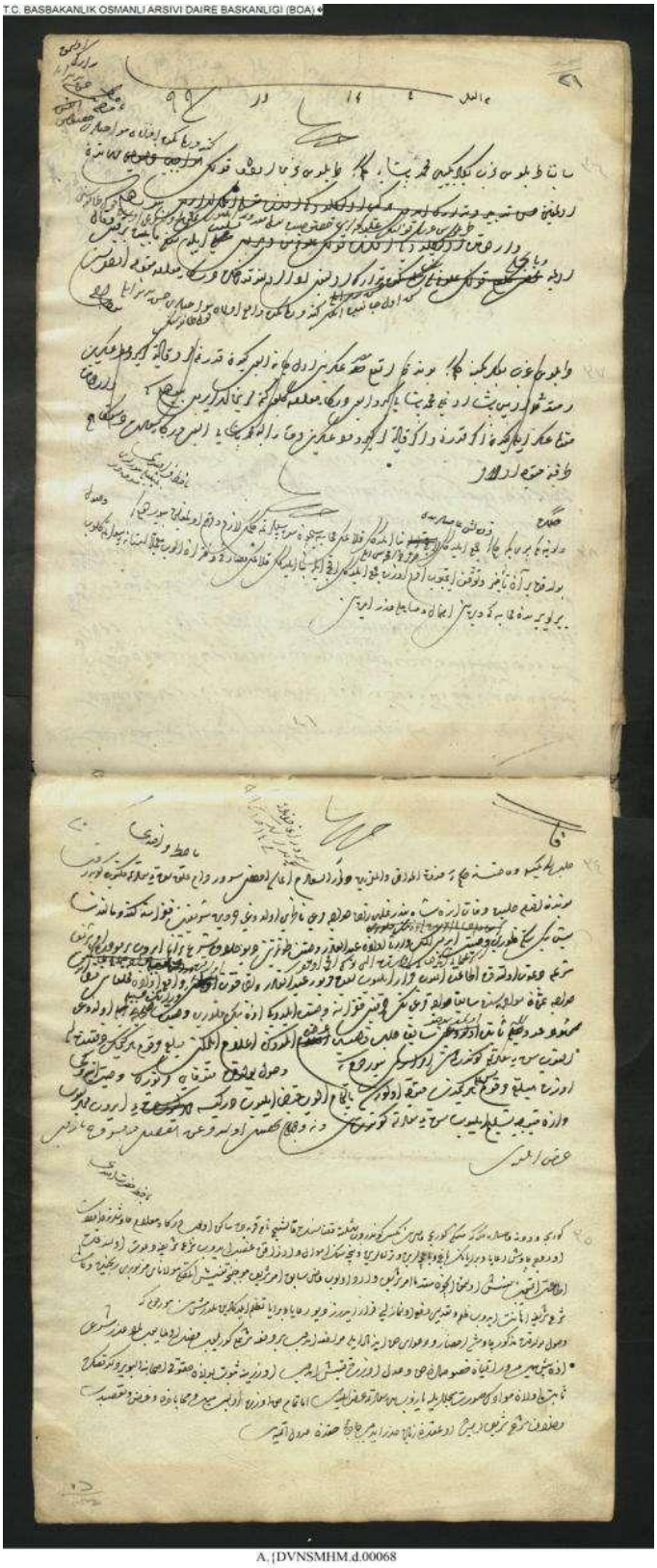

A. {DVNSMHM.d.00068

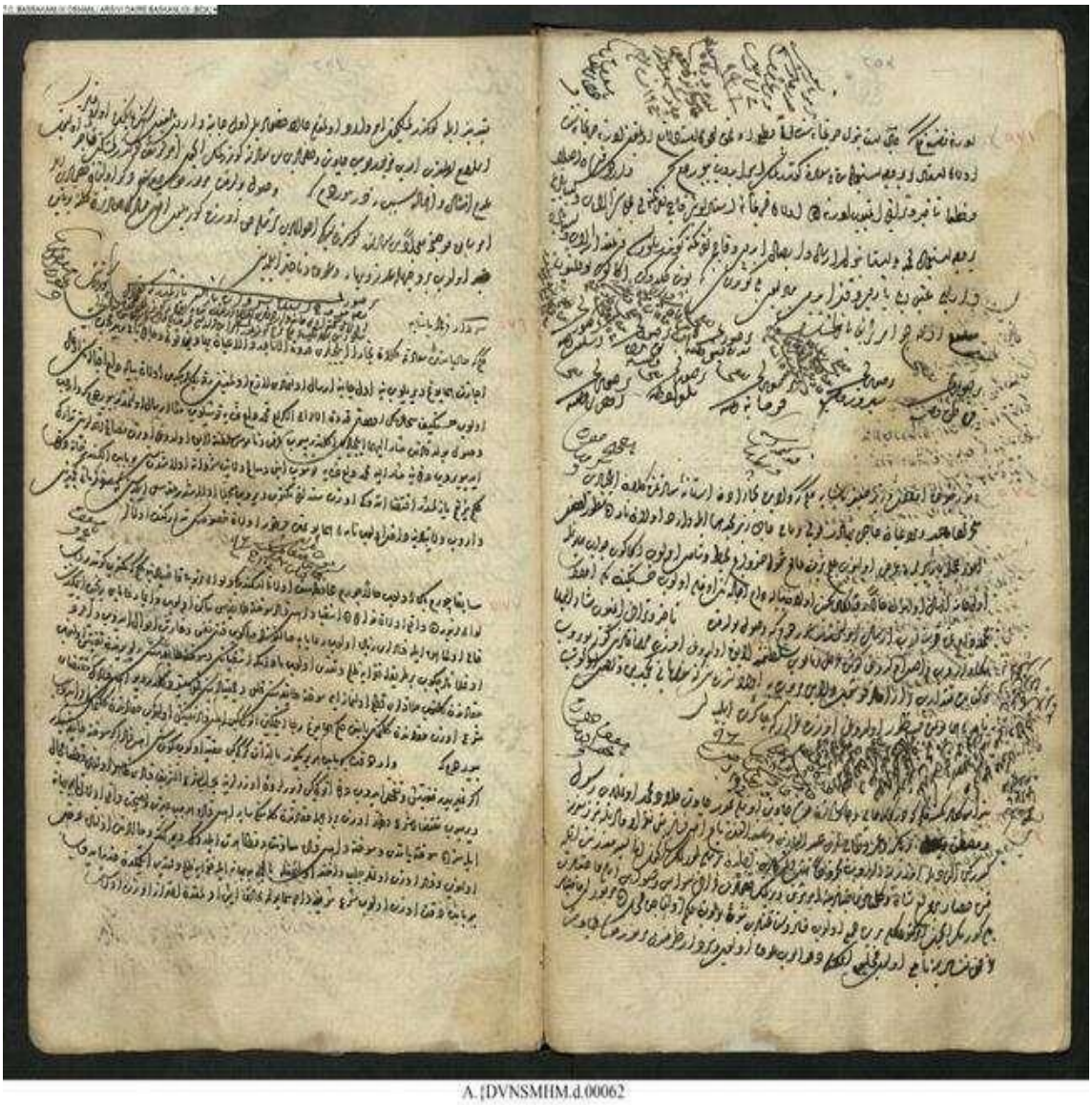

A.{DVNSMHM.d.00062

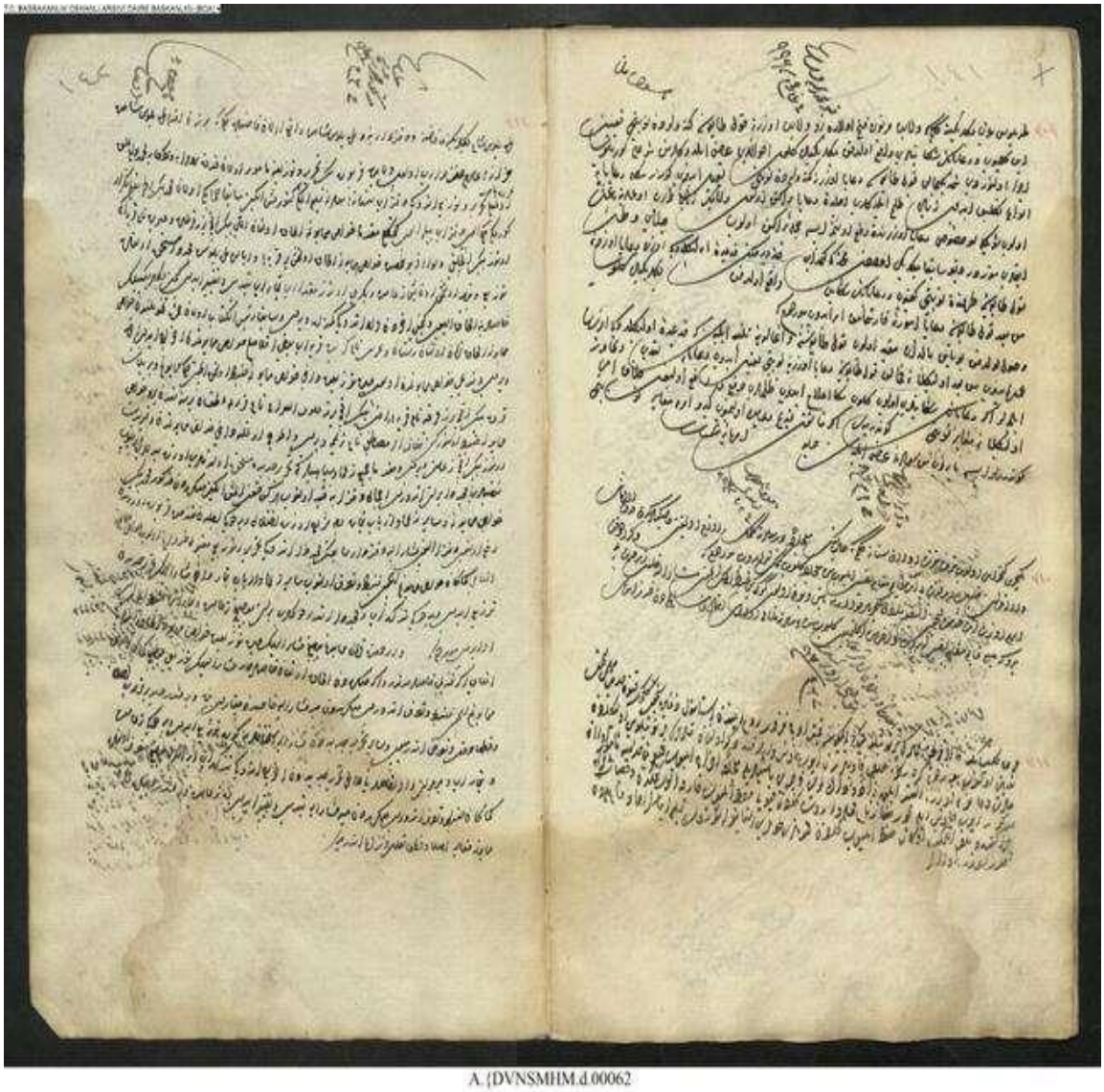

A. {DVNSMHM.d.00062

A.{DVNSMHM.d.00062

A.{DVNSMHM.d.00062

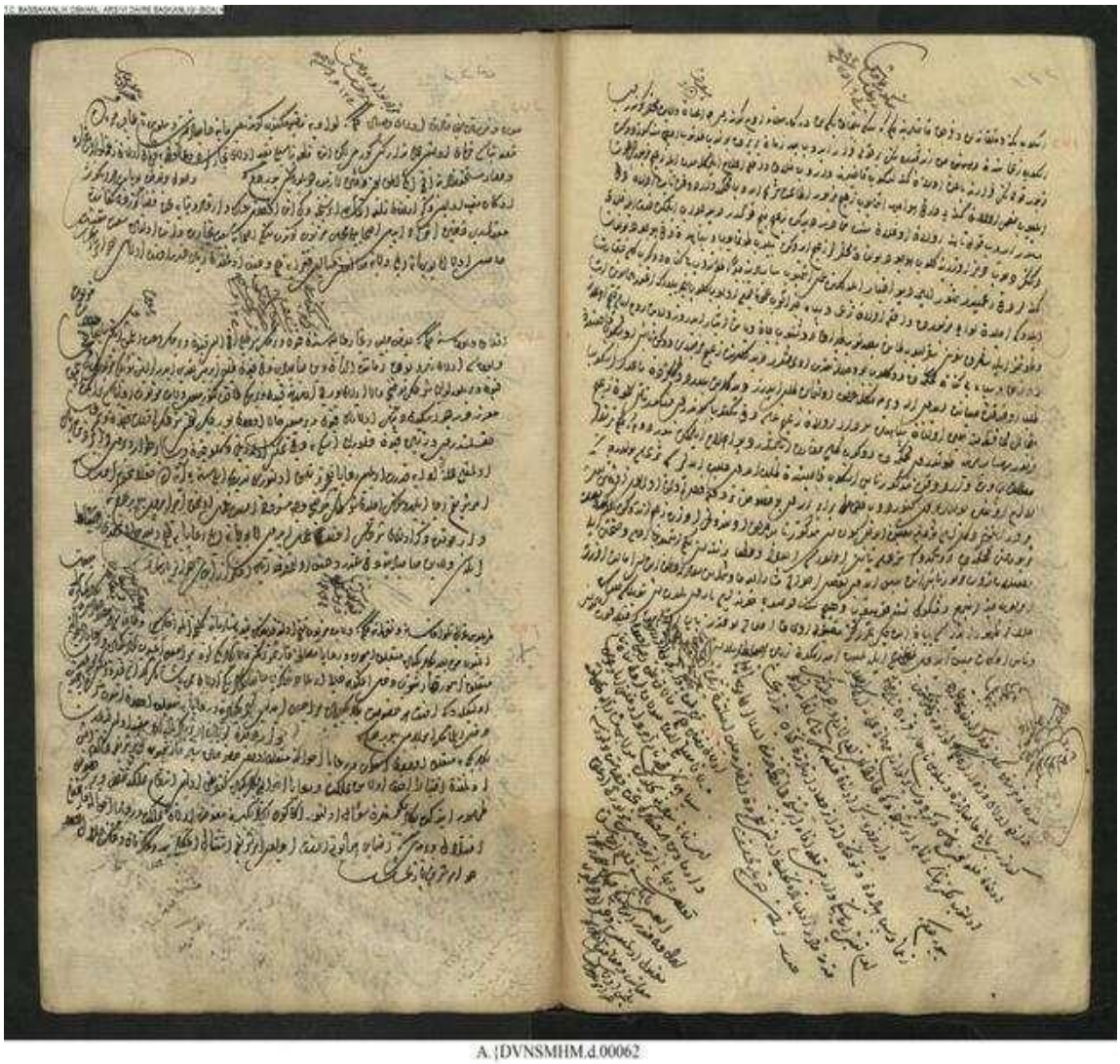

A.{DVNSMHM.d.00062

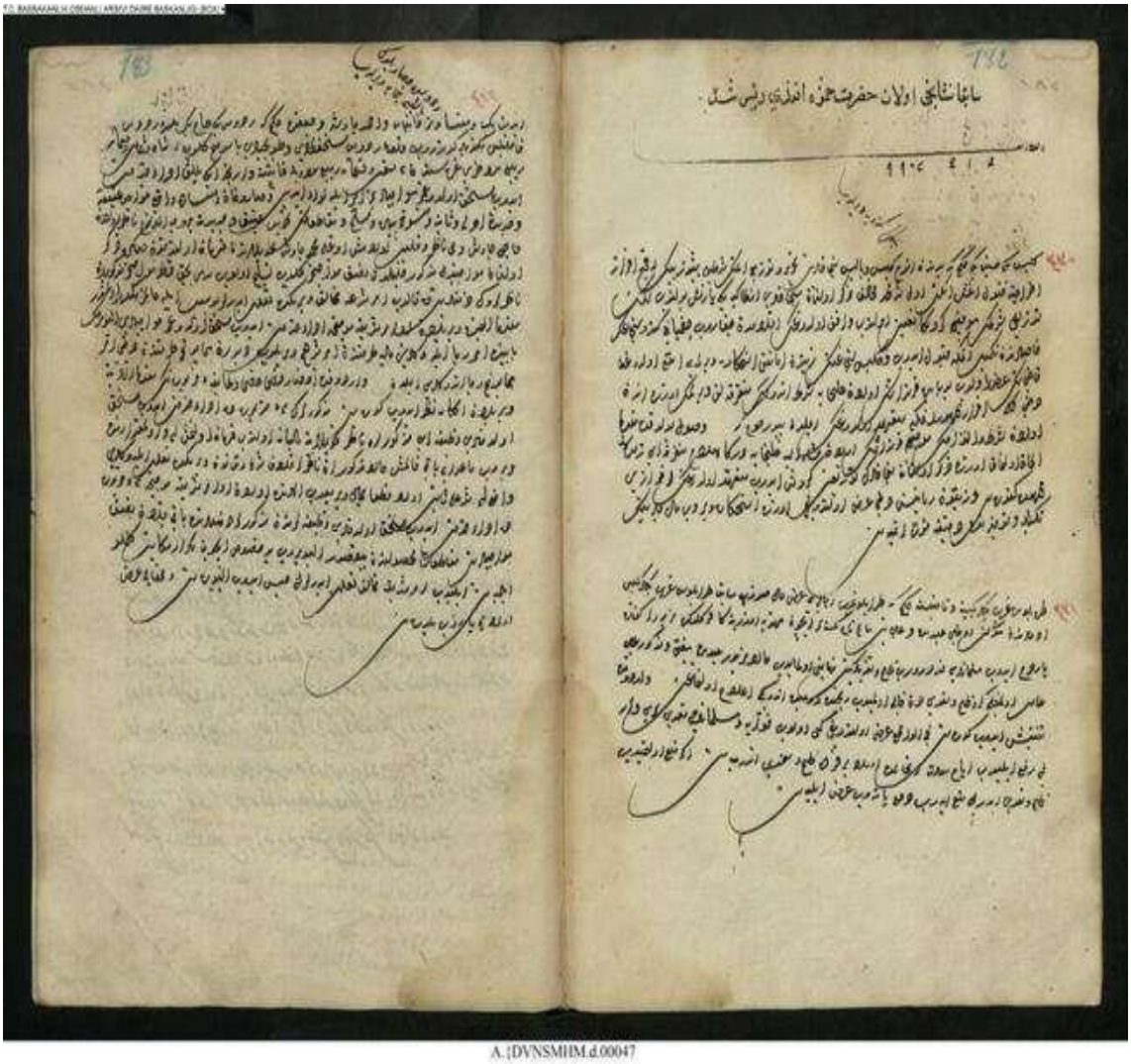

A. [DVNSMHM.d.00047]

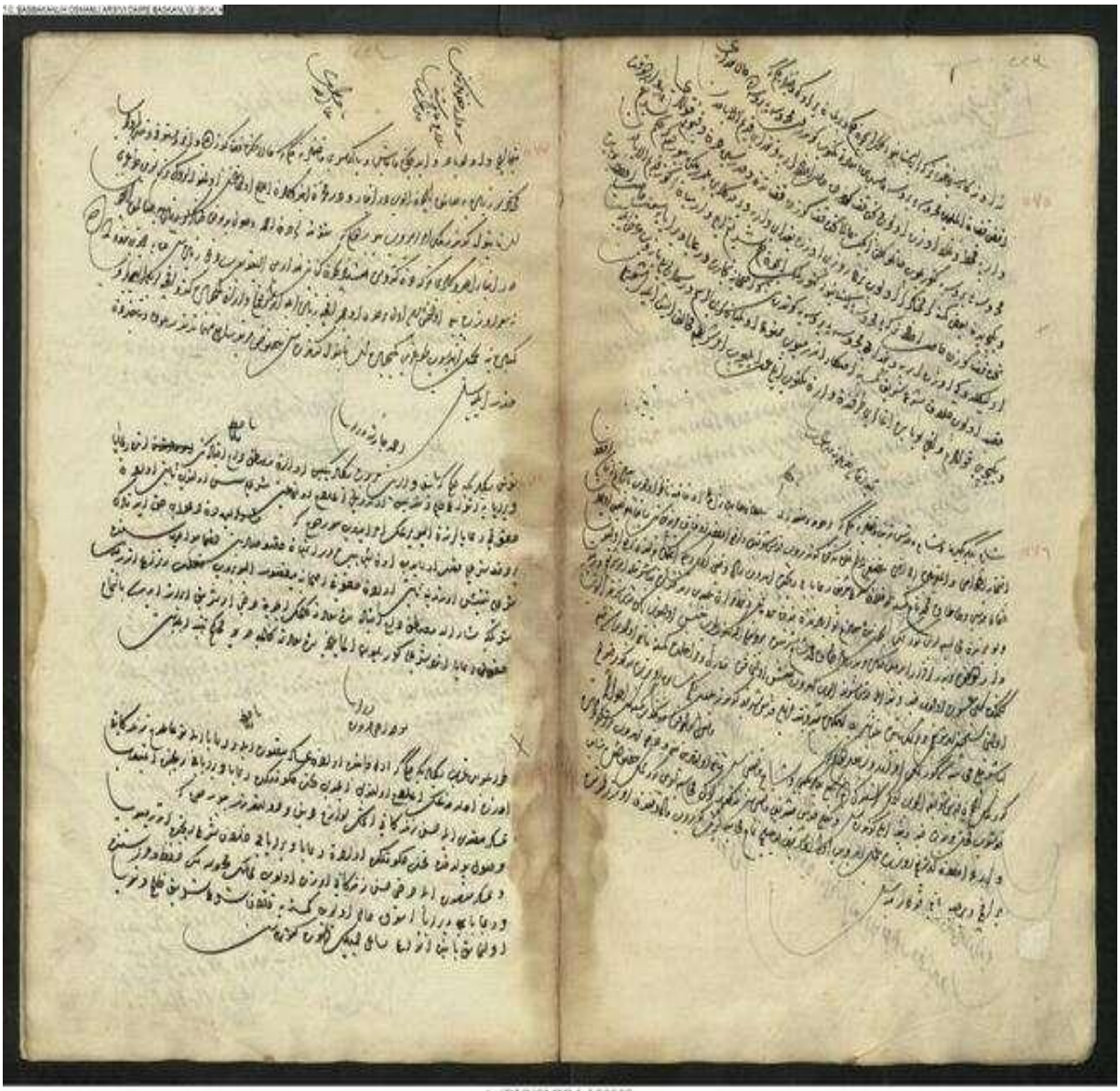

A.{DVNSMHM.d.00058

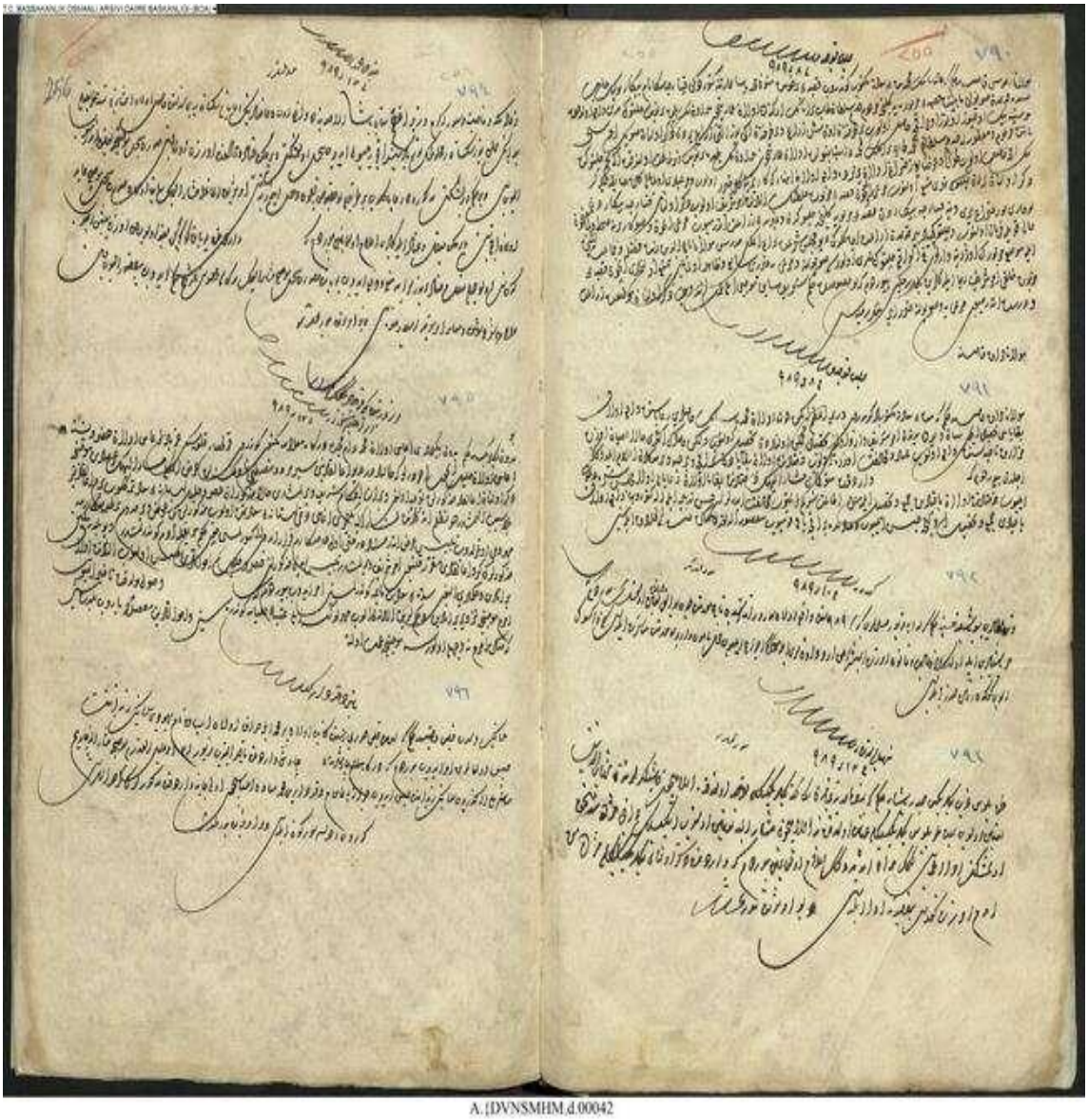

A. [DVNSMHM.d.00042

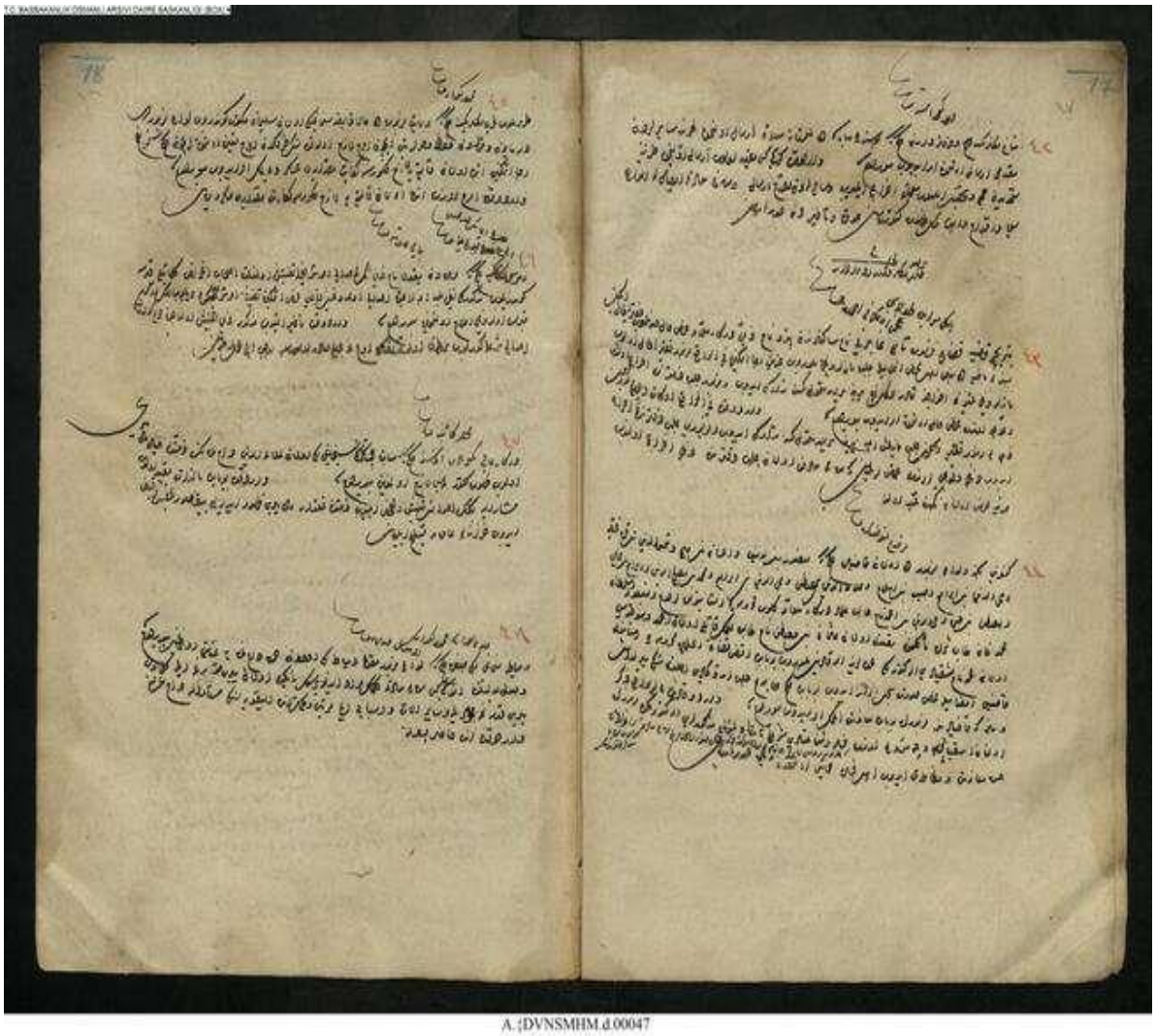

A.{DVNSMHM.d.00047

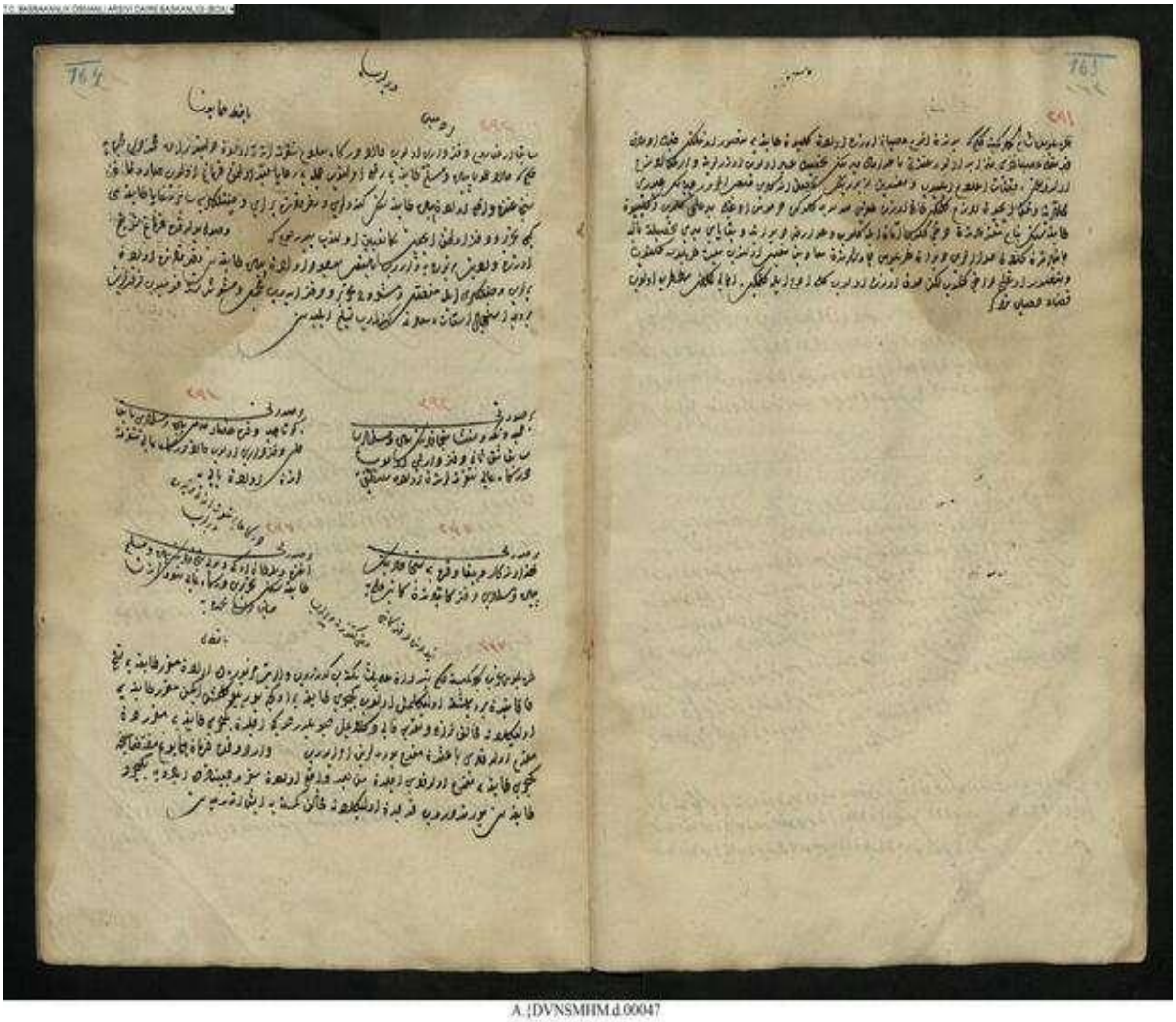

A.{DVNSMHM.d.00047

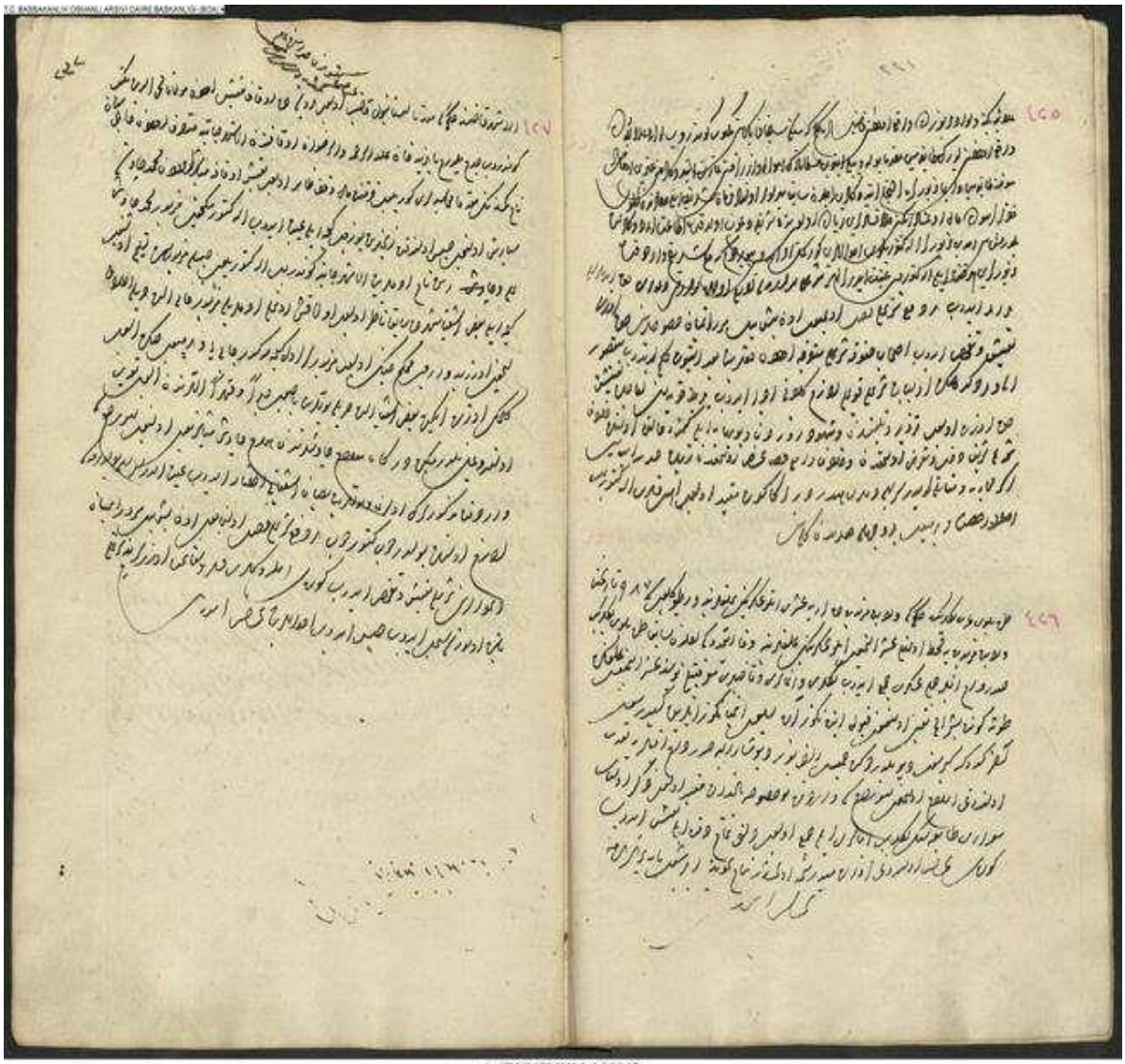

A. {DVNSMHM.d.00043

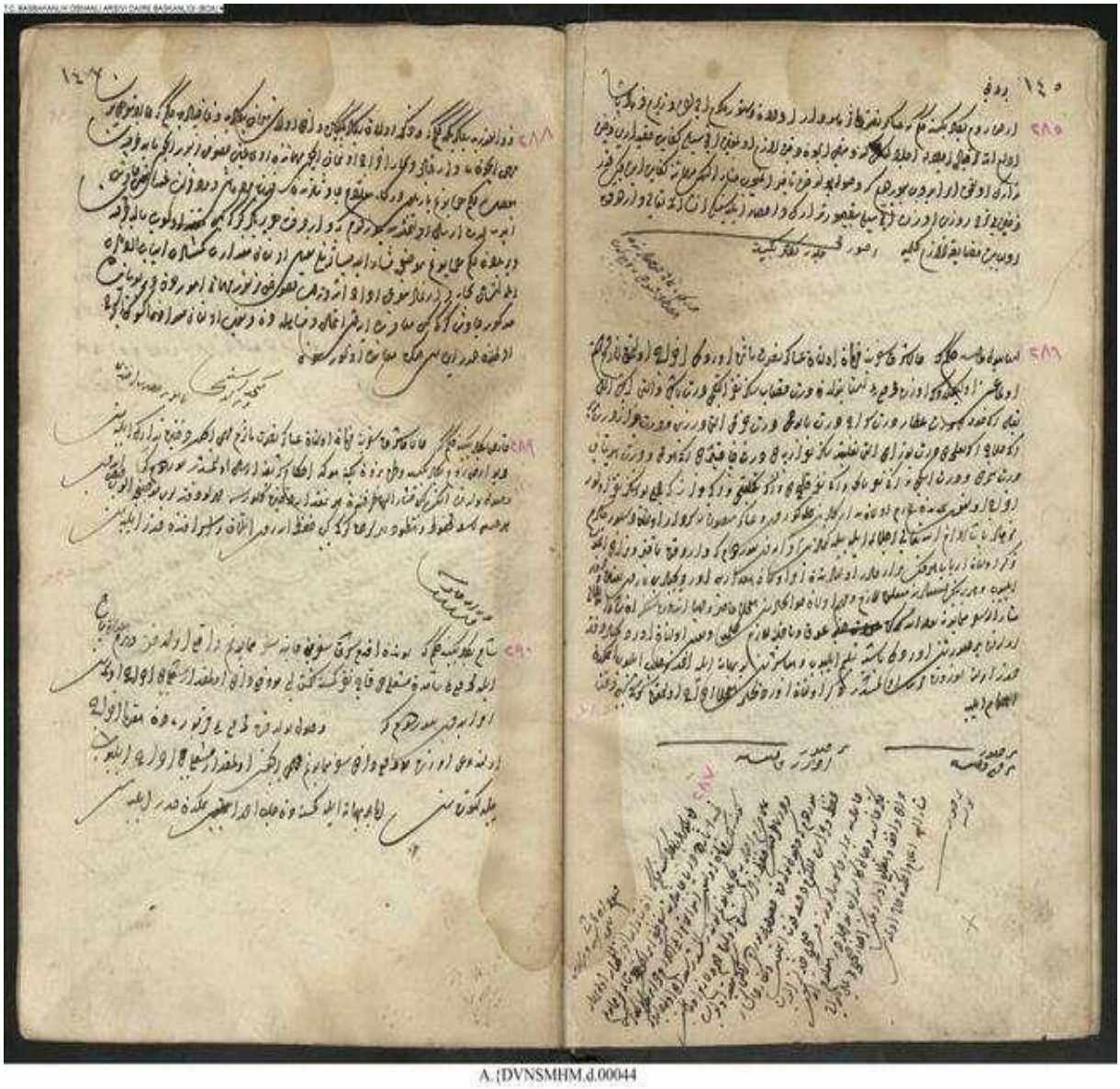

A.{DVNSMHM.d.00044

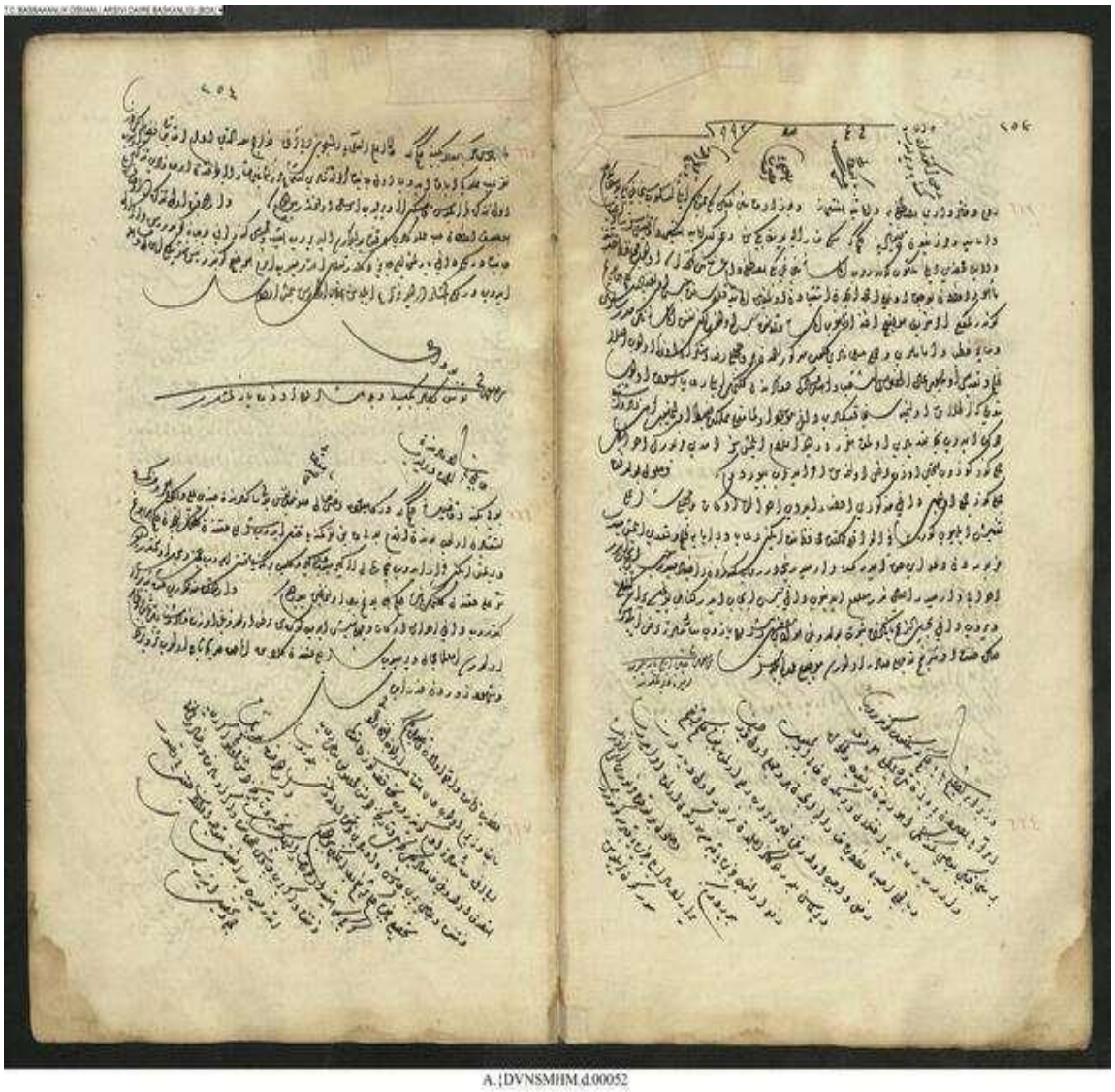

A.{DVNSMHM.d.00052

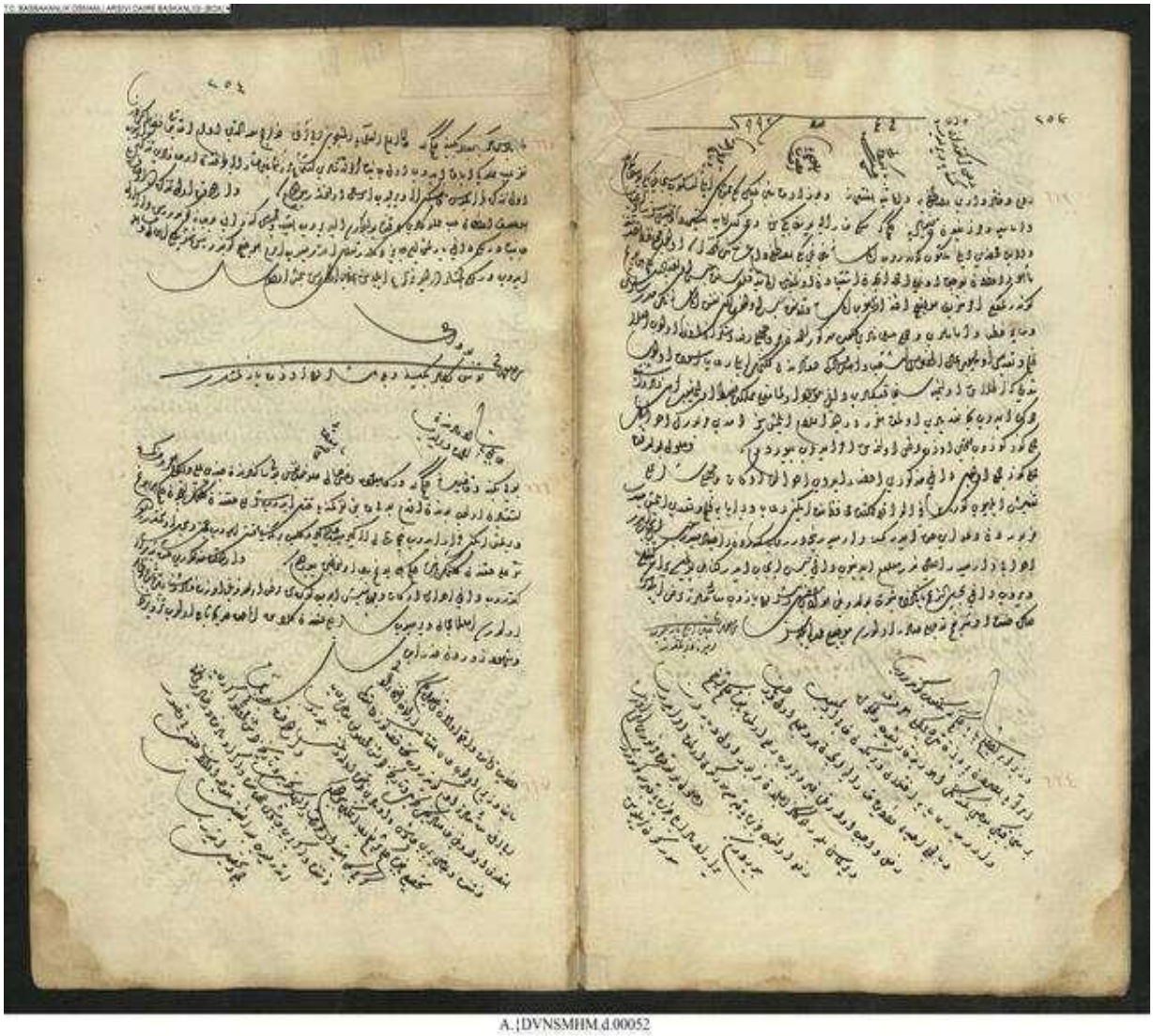

A.{DVNSMHM.d.00052

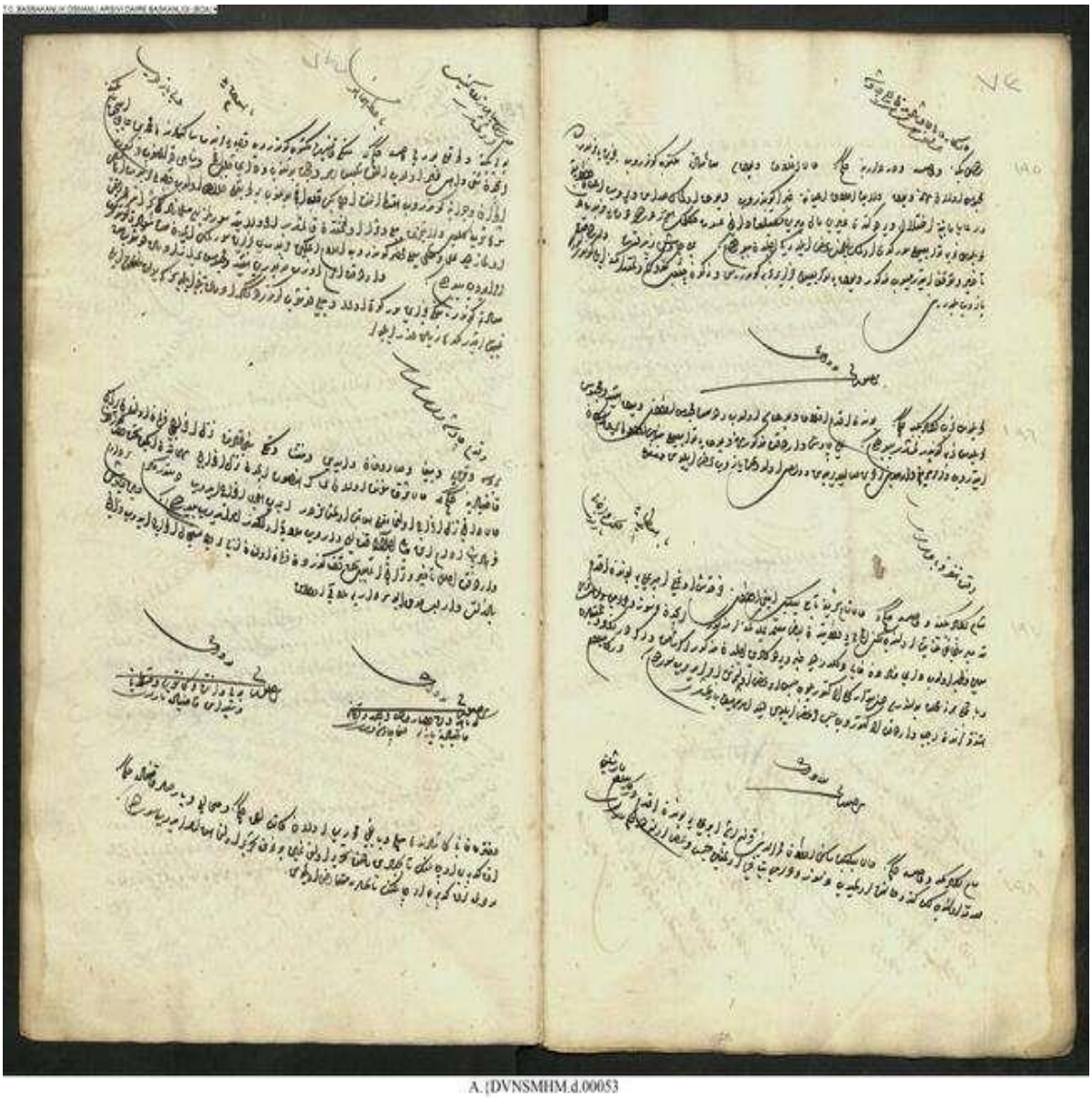

A. {DVNSMHM.d.00053

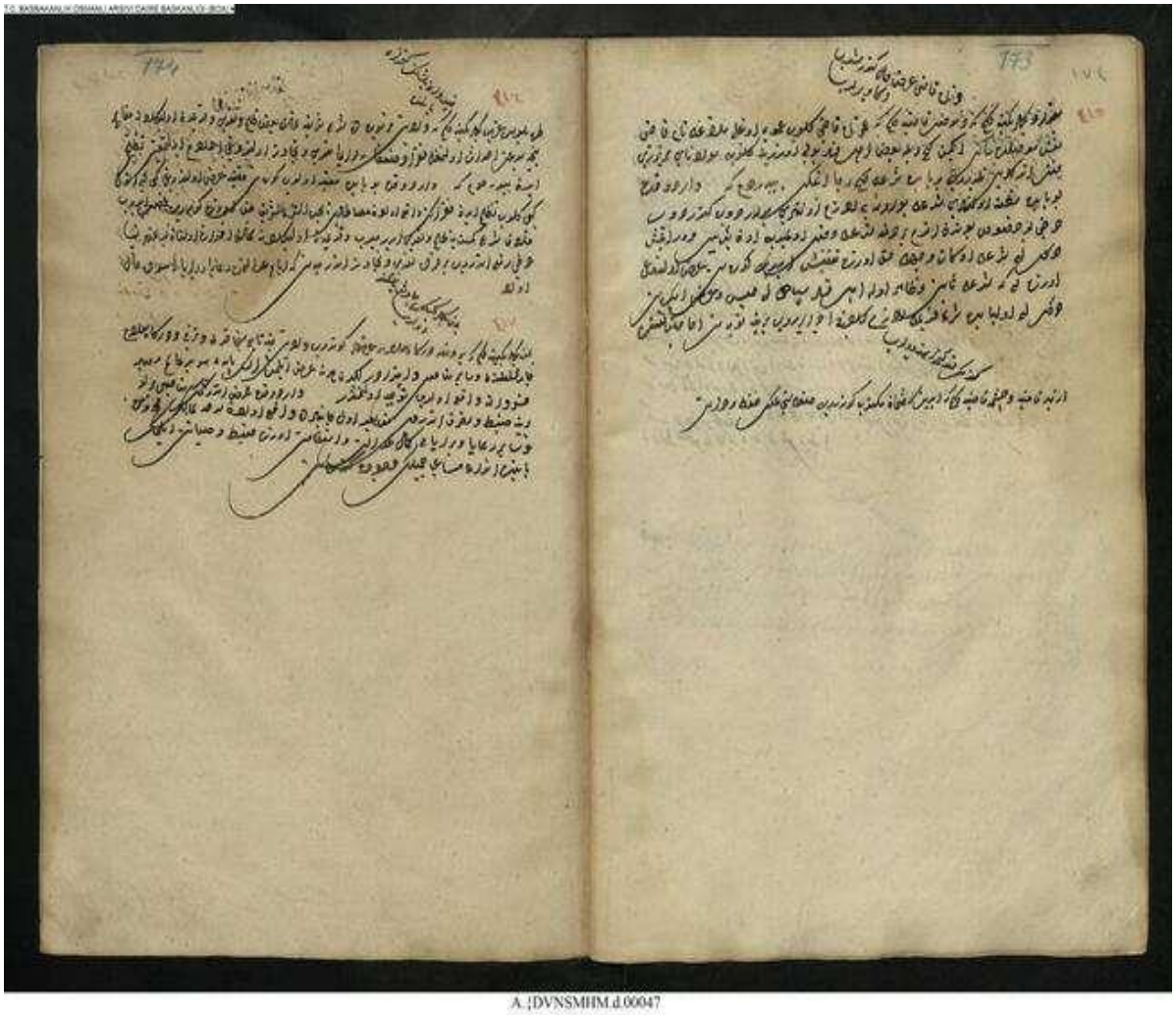

A. {DVNSMHM.d.00047

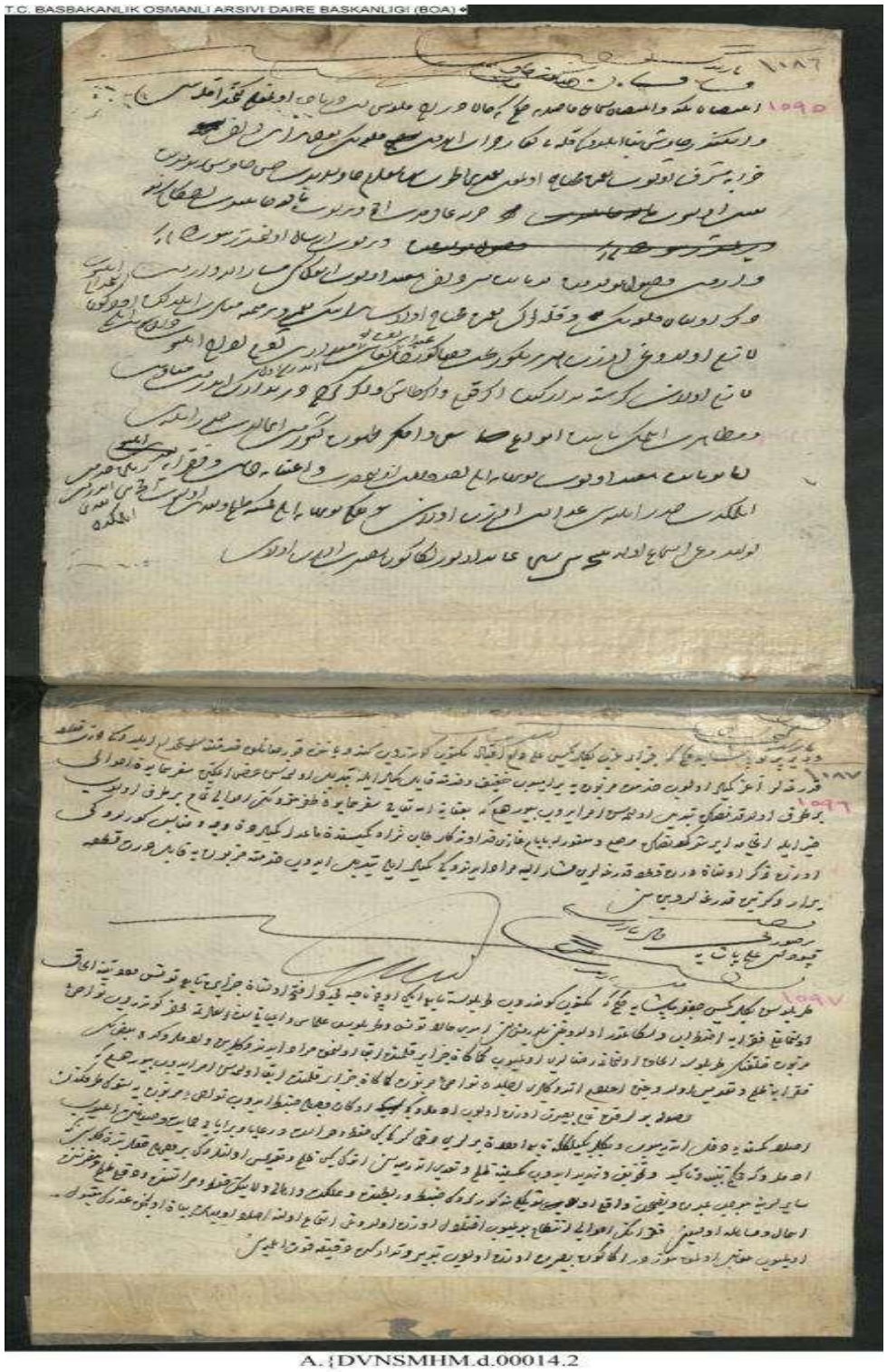

A.{DVNSMHM.d.00014.2

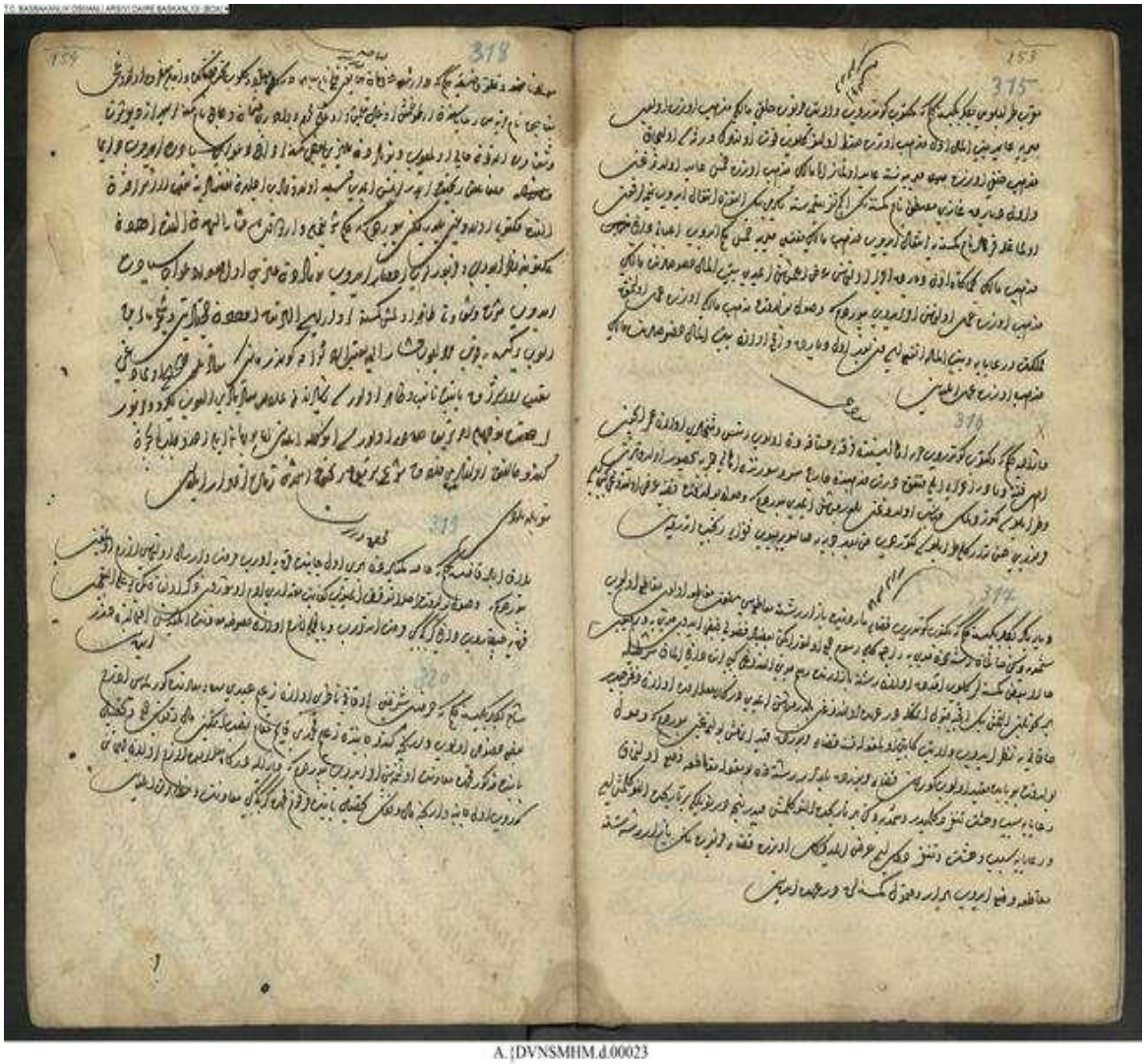

A.{DVNSMHM.d.00023

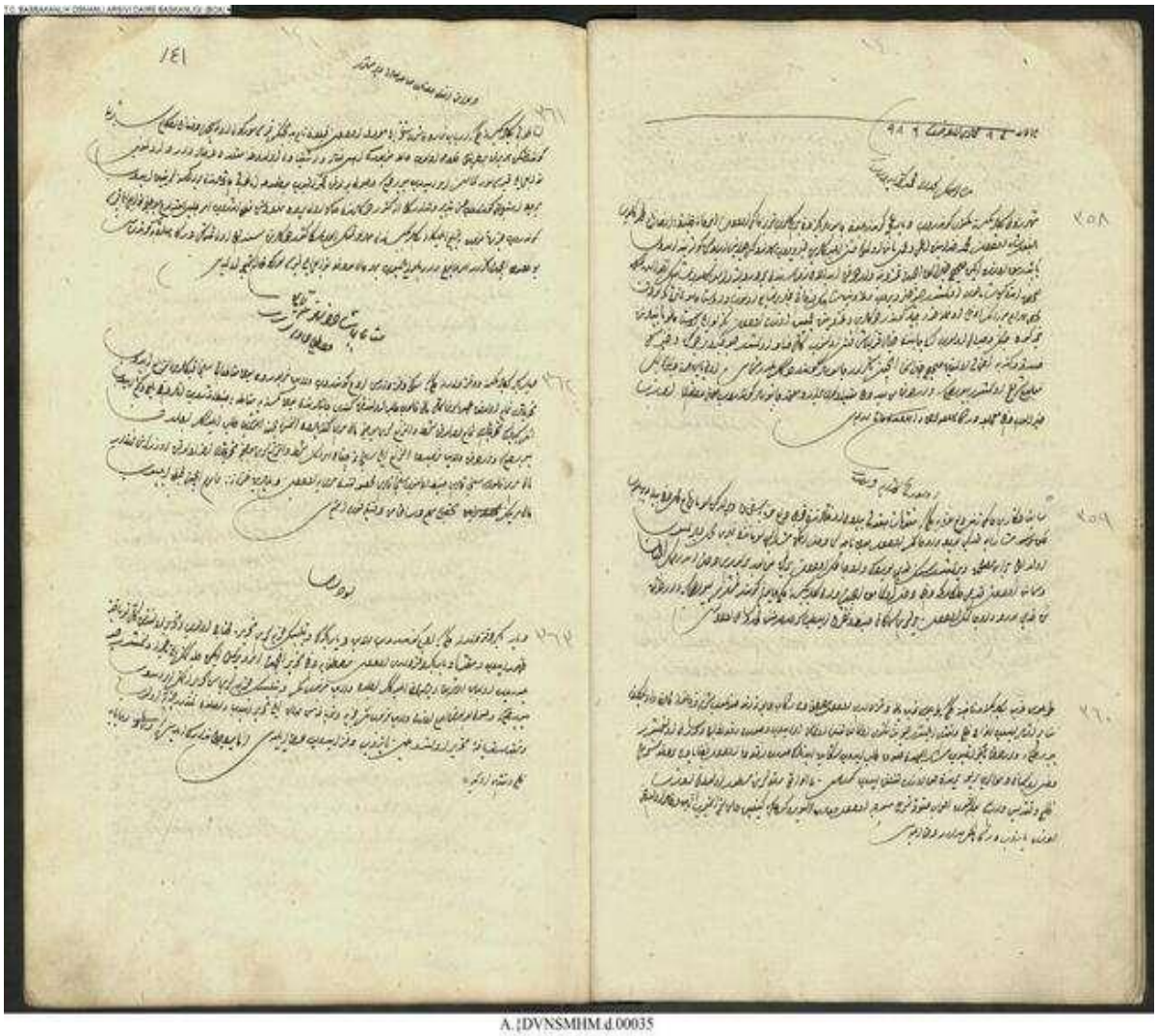

A.{DVNSMHM.d.00035

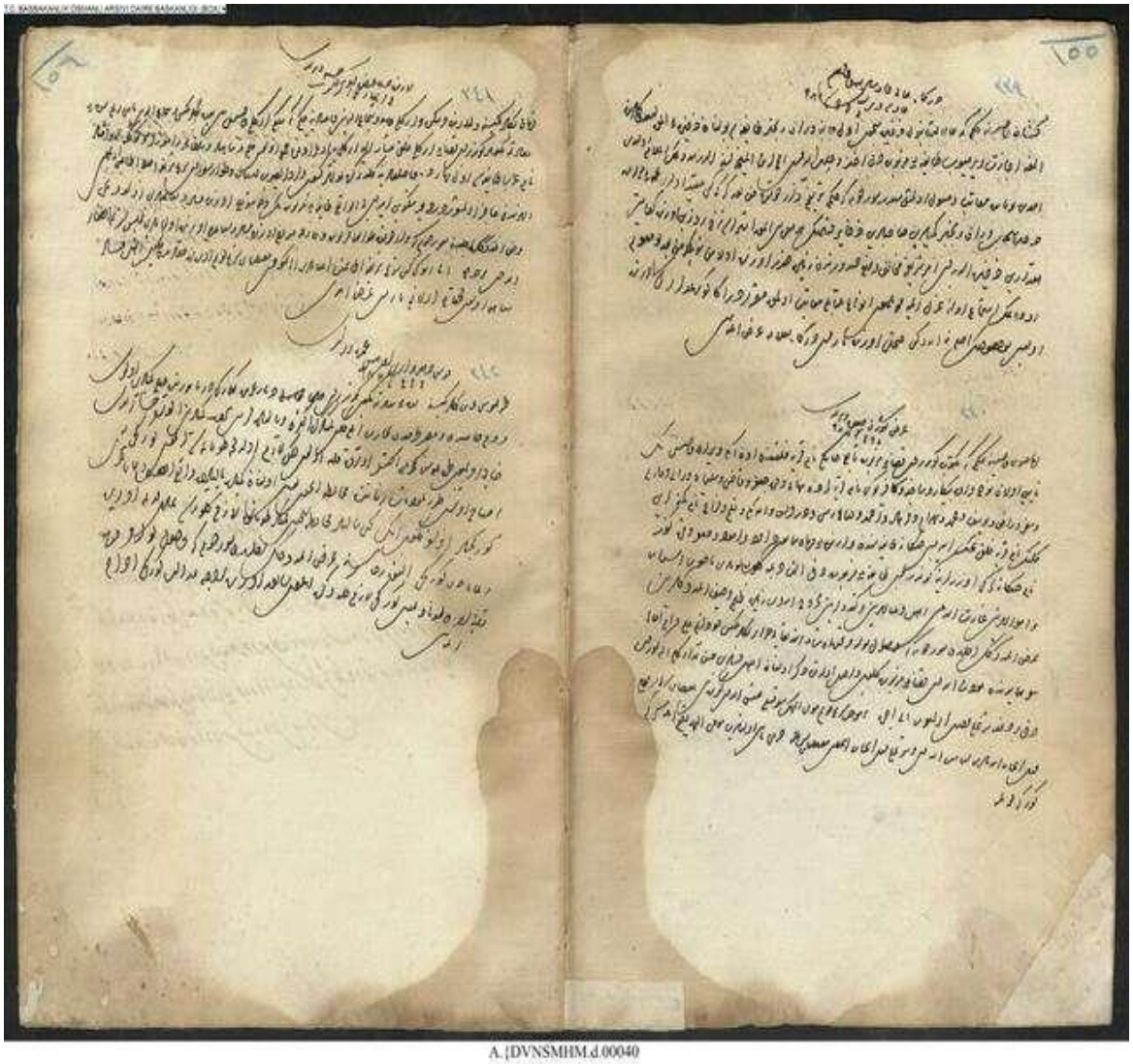

A. |DVNSMHM.d.00040

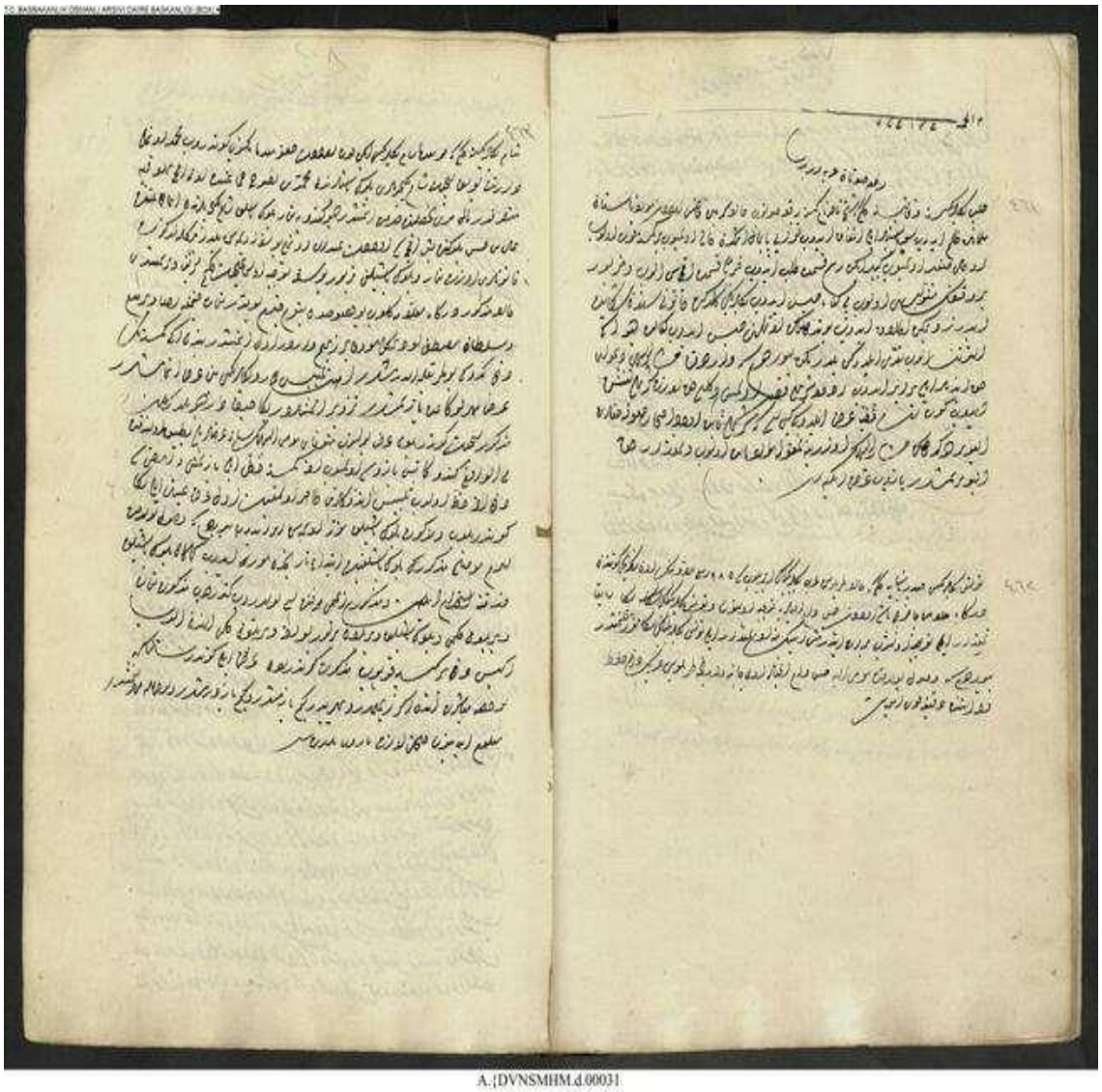

A.{DVNSMHM.d.00031

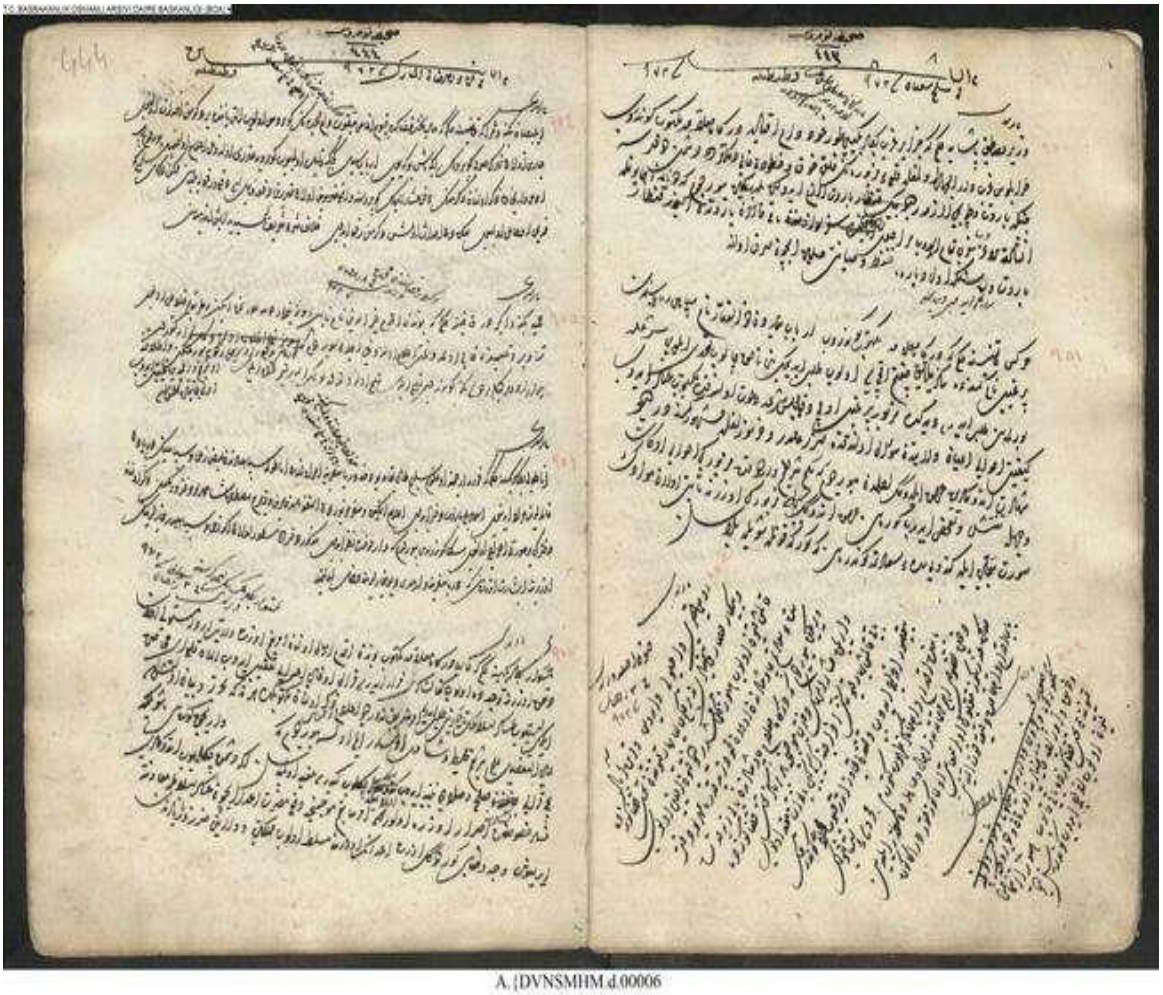

A. {DVNSMHM d.00006

A.DVNS.MHM.d.003

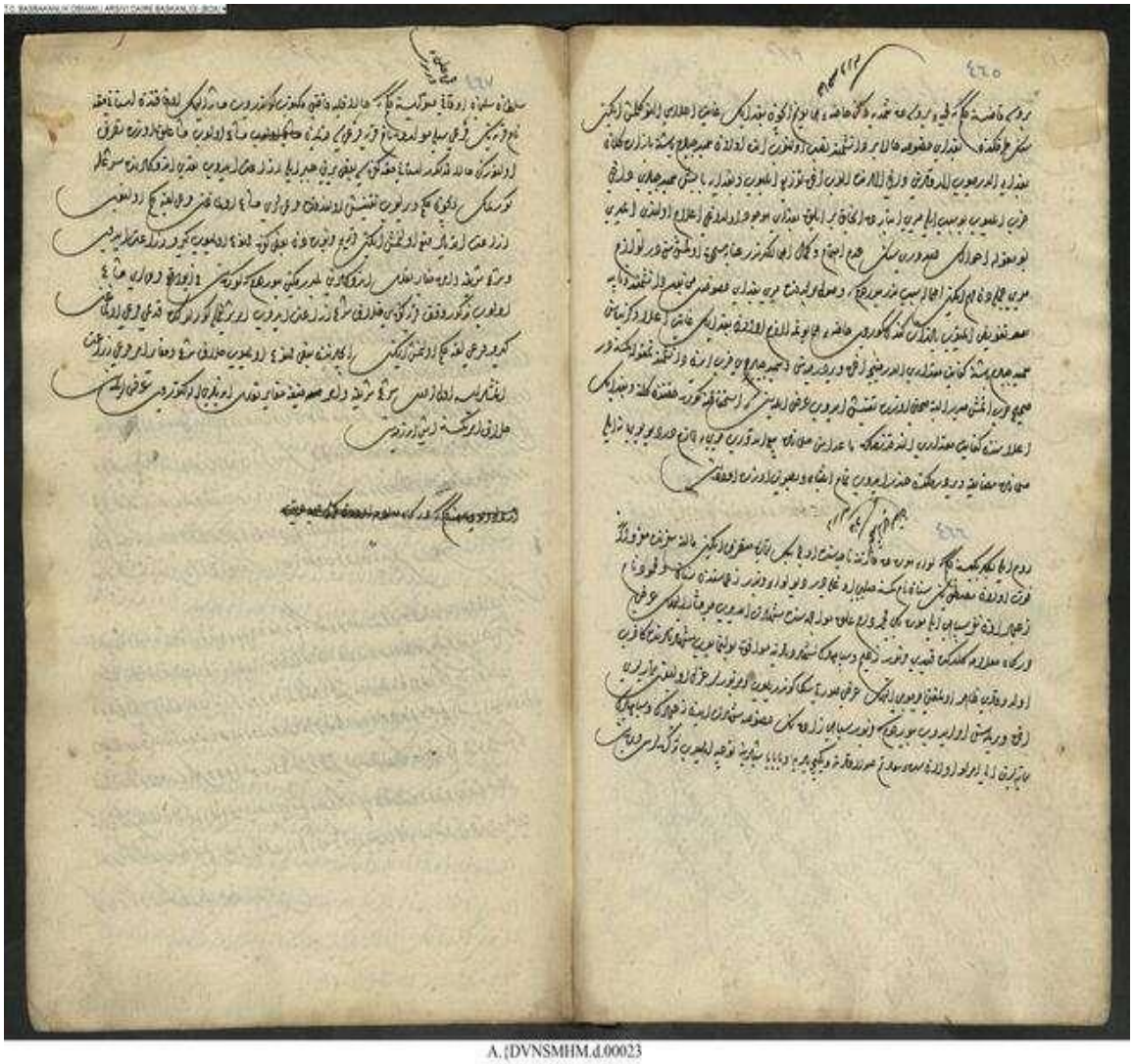

A.{DVNSMHM.d.00023

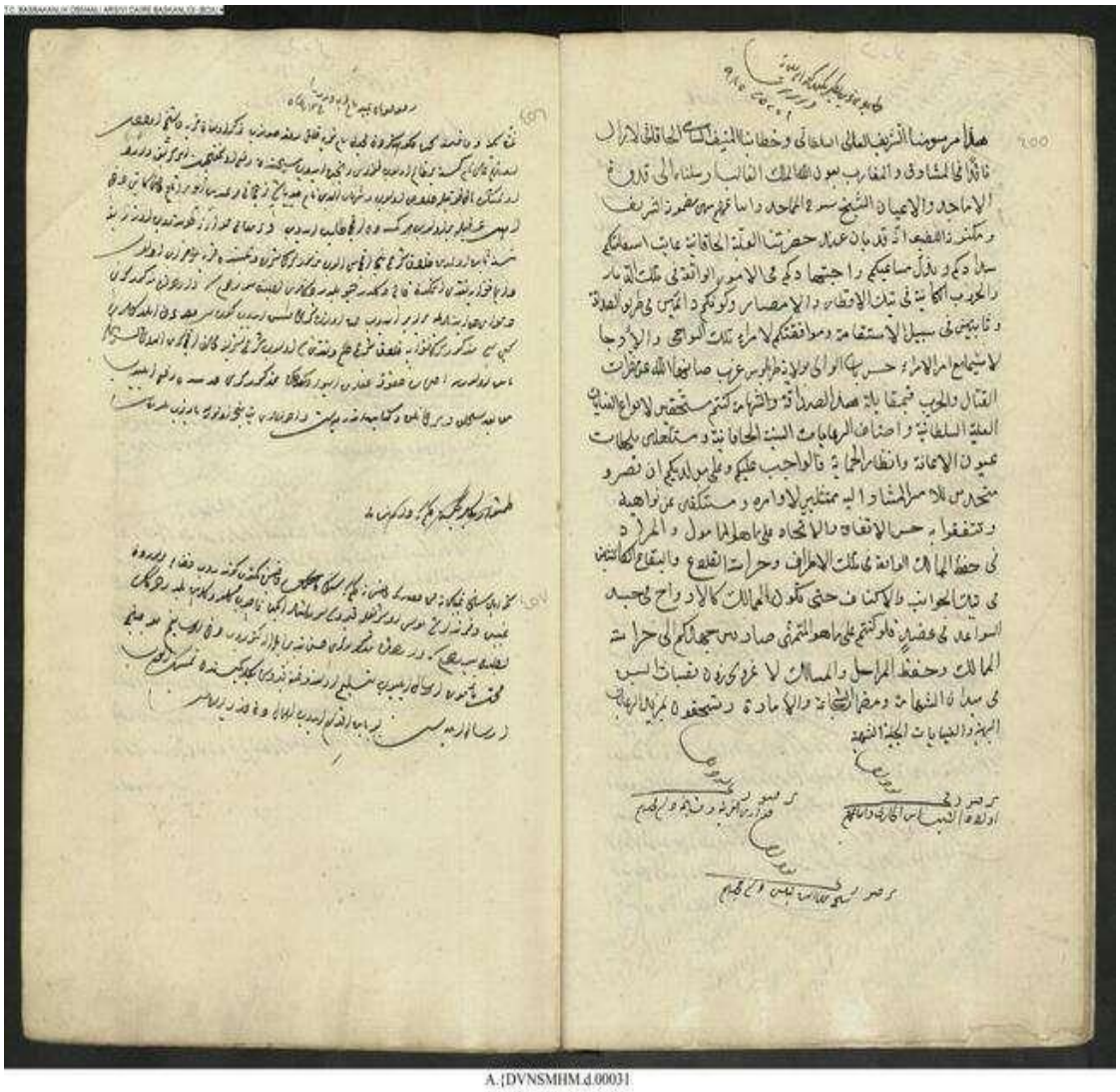

A.{DVNSMHM.d.00031

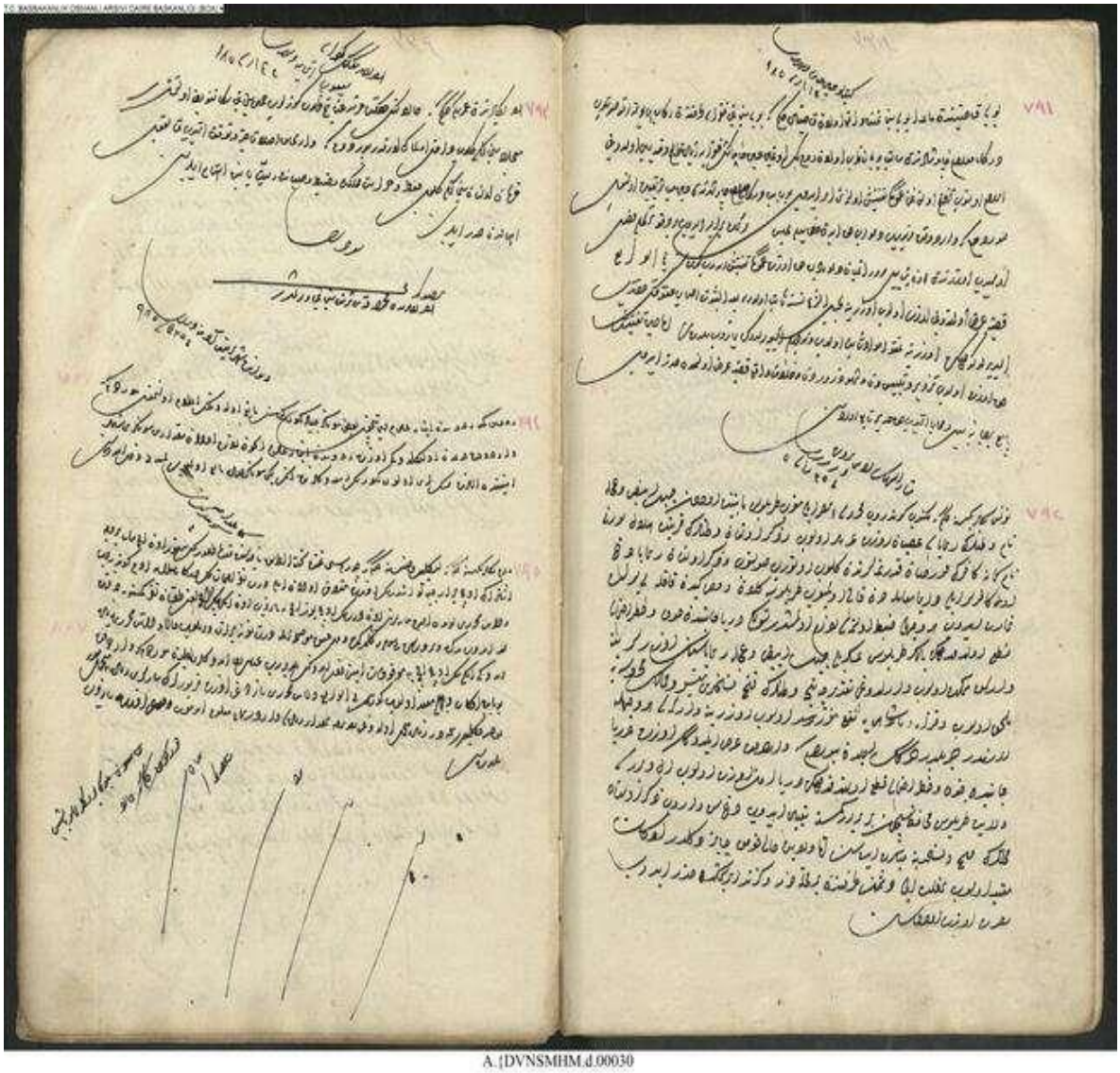

A.{DVNSMHM.d.00030

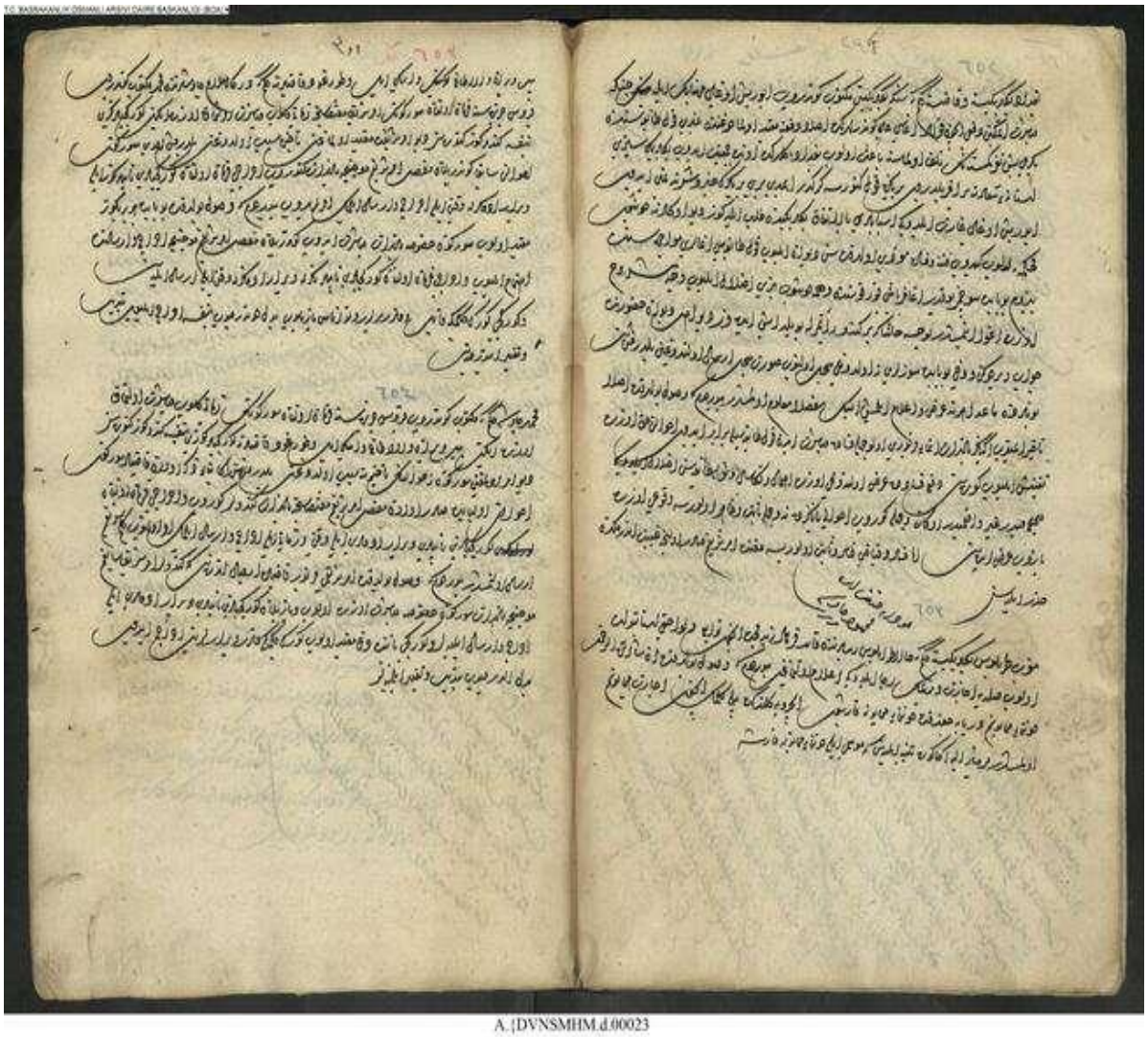

A.{DVNSMHM.d.00023

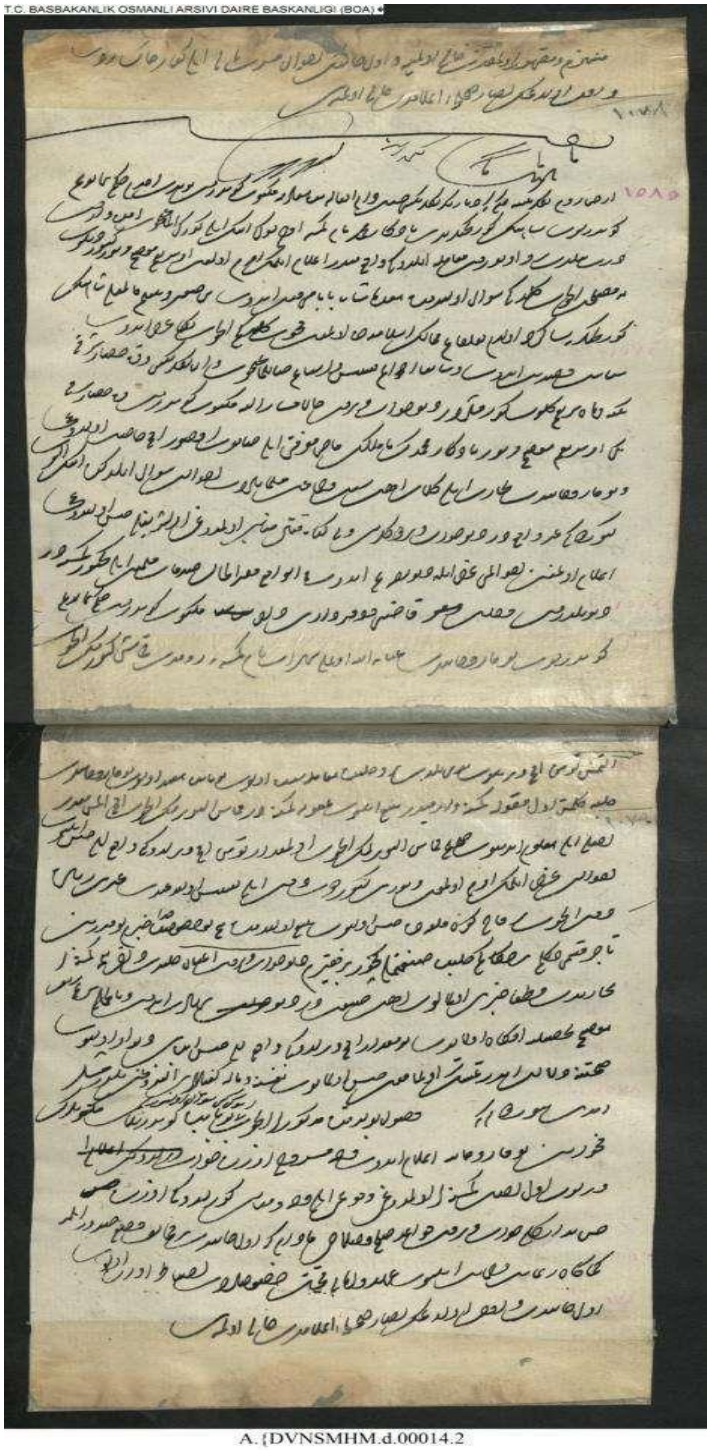

A. {DVNSMHM.d.00014.2

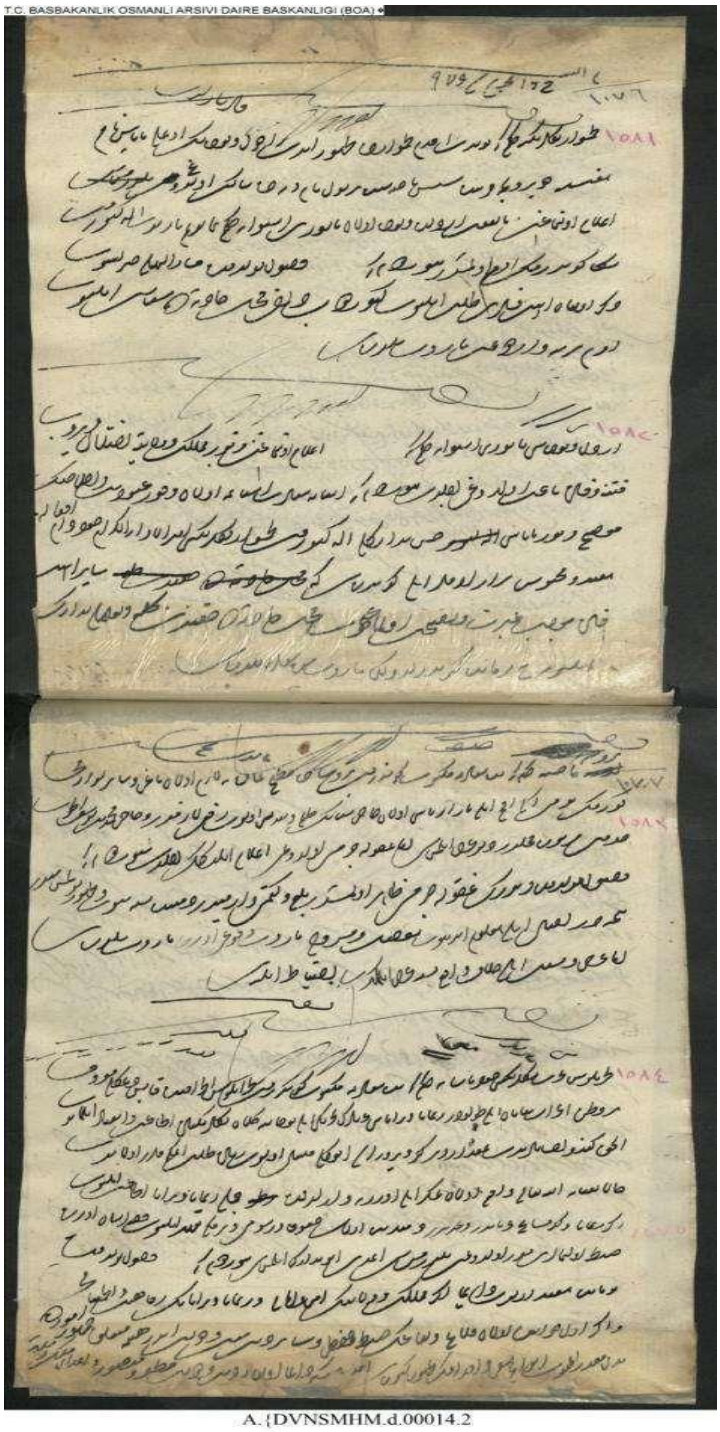

A. {DVNSMHM.d.00014.2

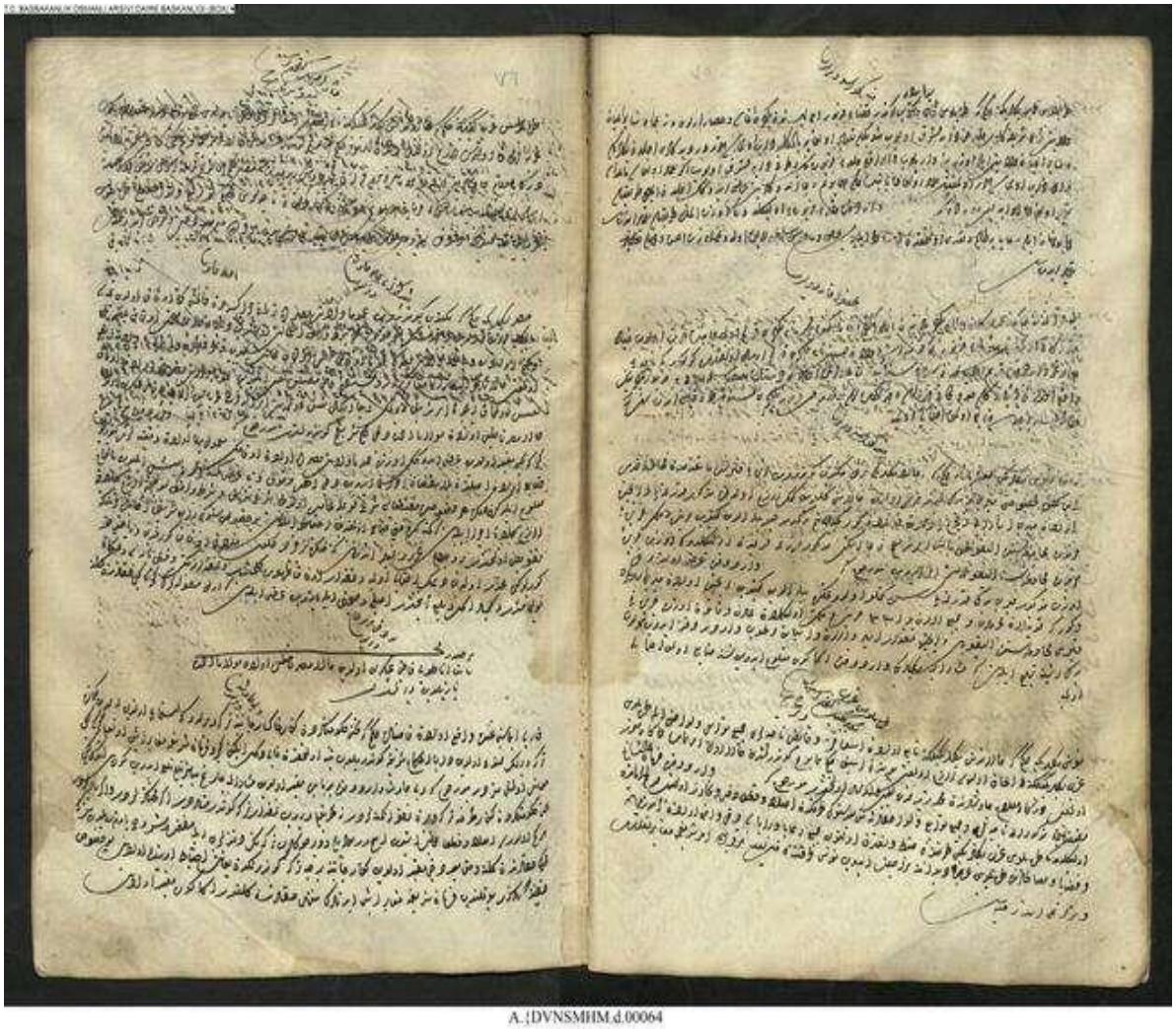

A.{DVNSMHM.d.00064

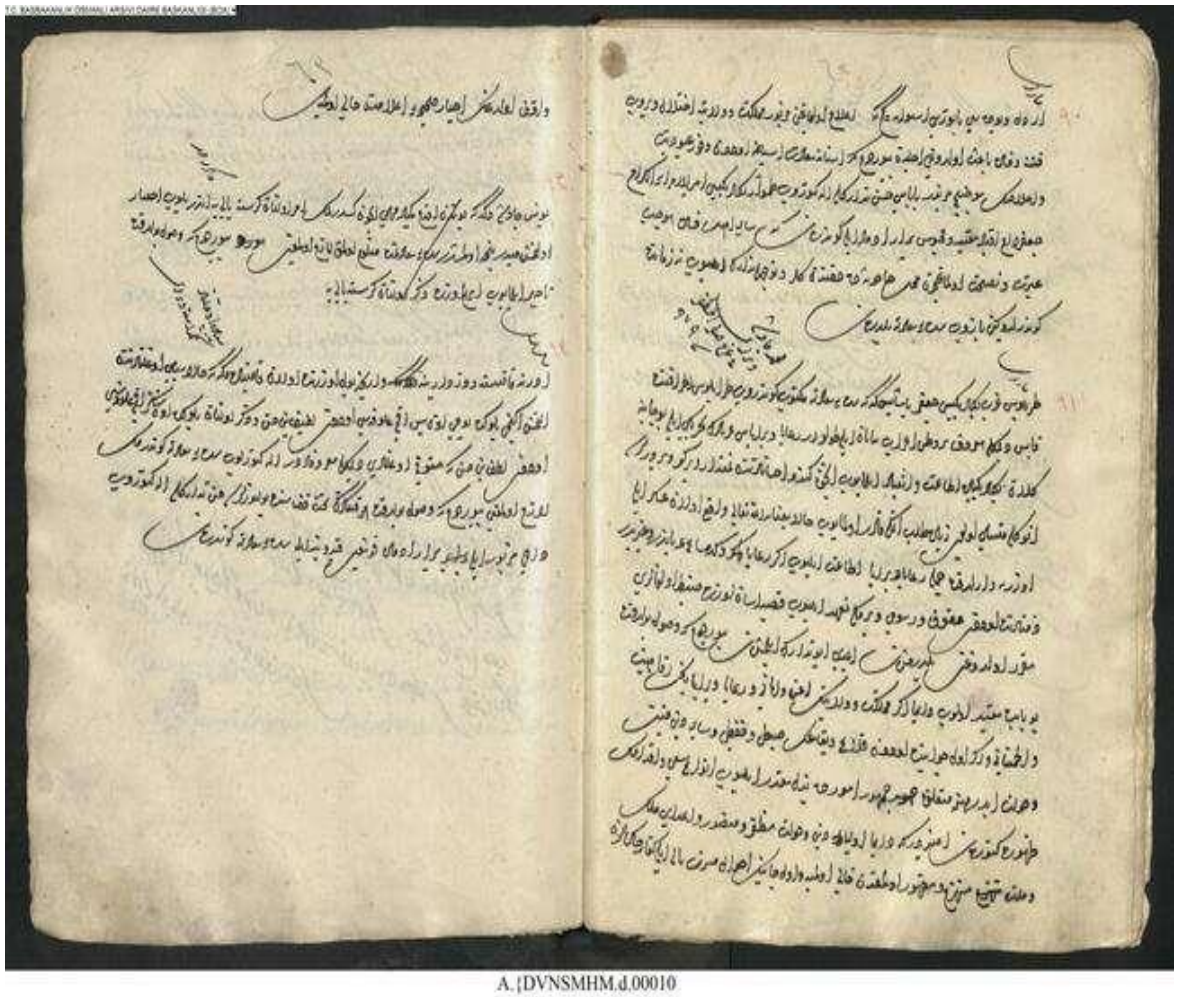

A.{DVNSMHM.d.00010

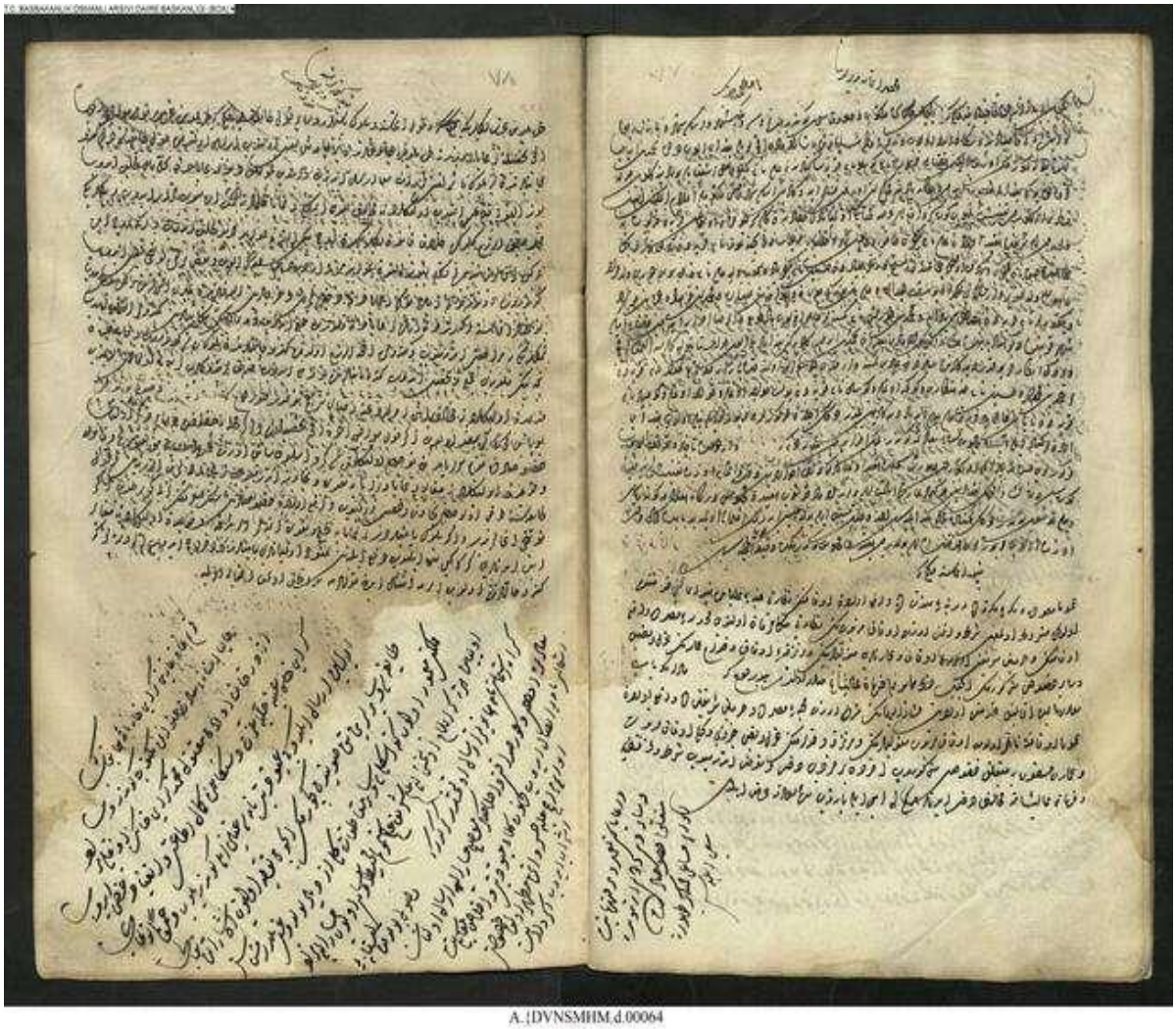

A.{DVNSMHM.d.00064

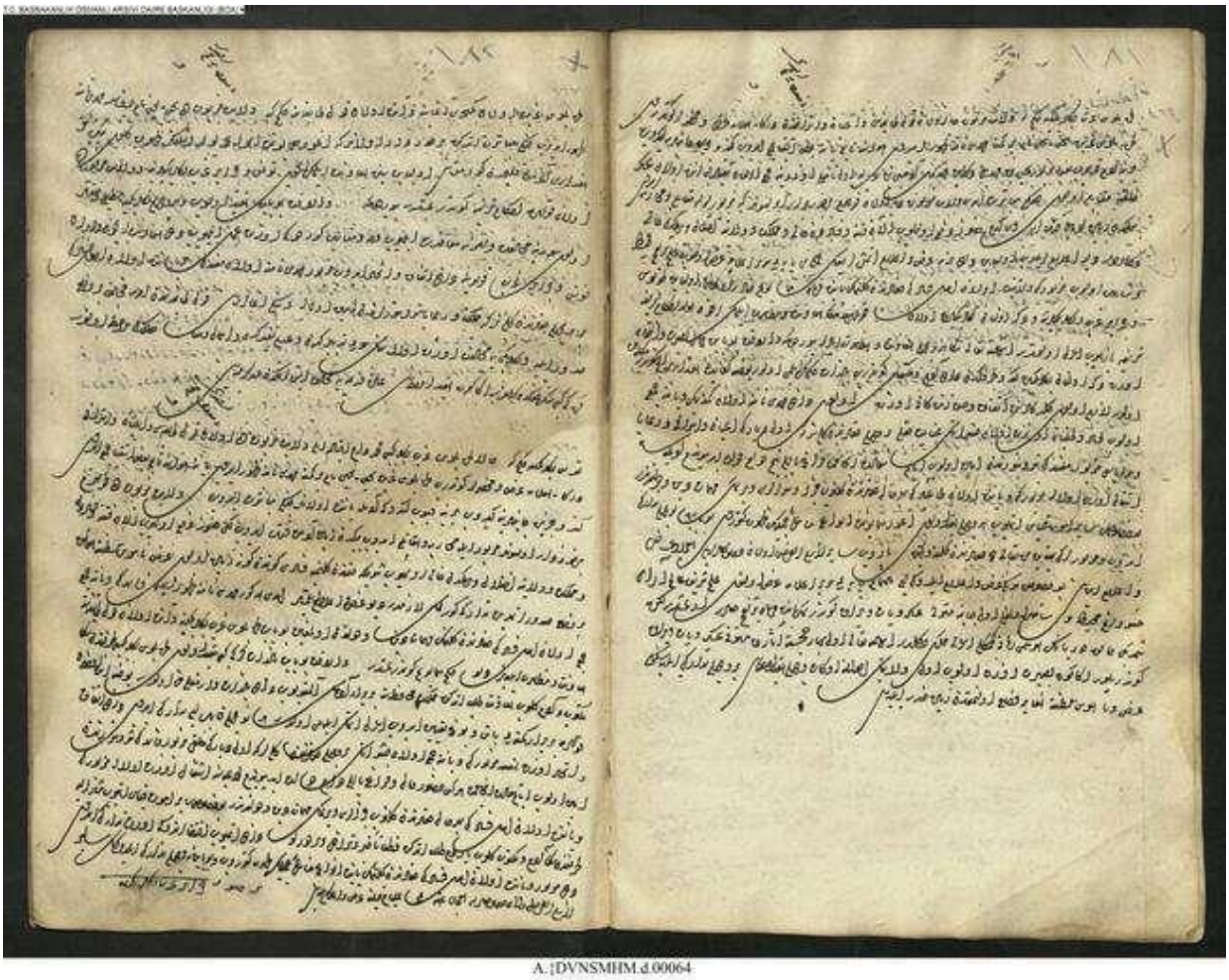

A. [DVNSMHM.d.00064

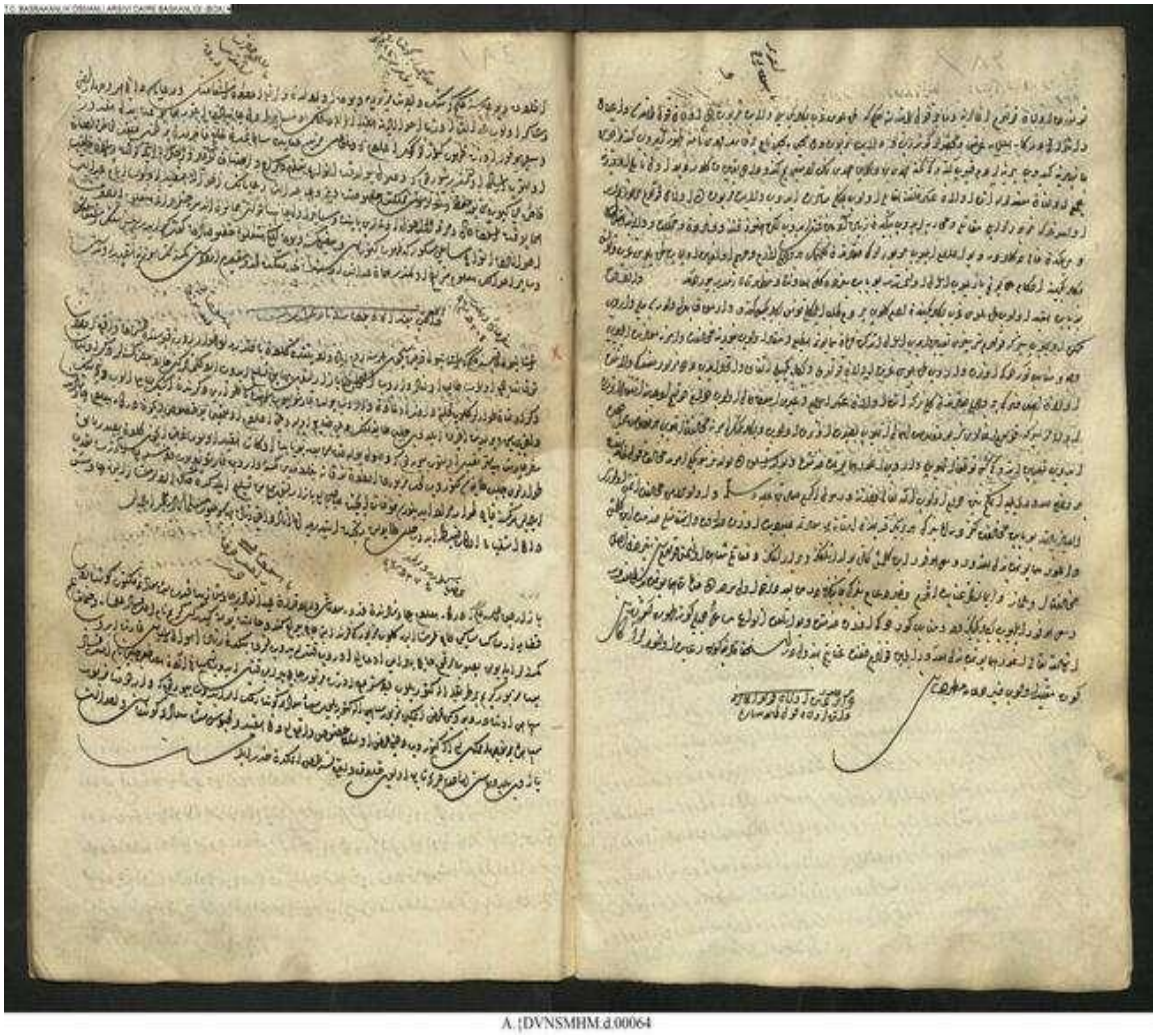

A. [DVNSMHM.d.00064]

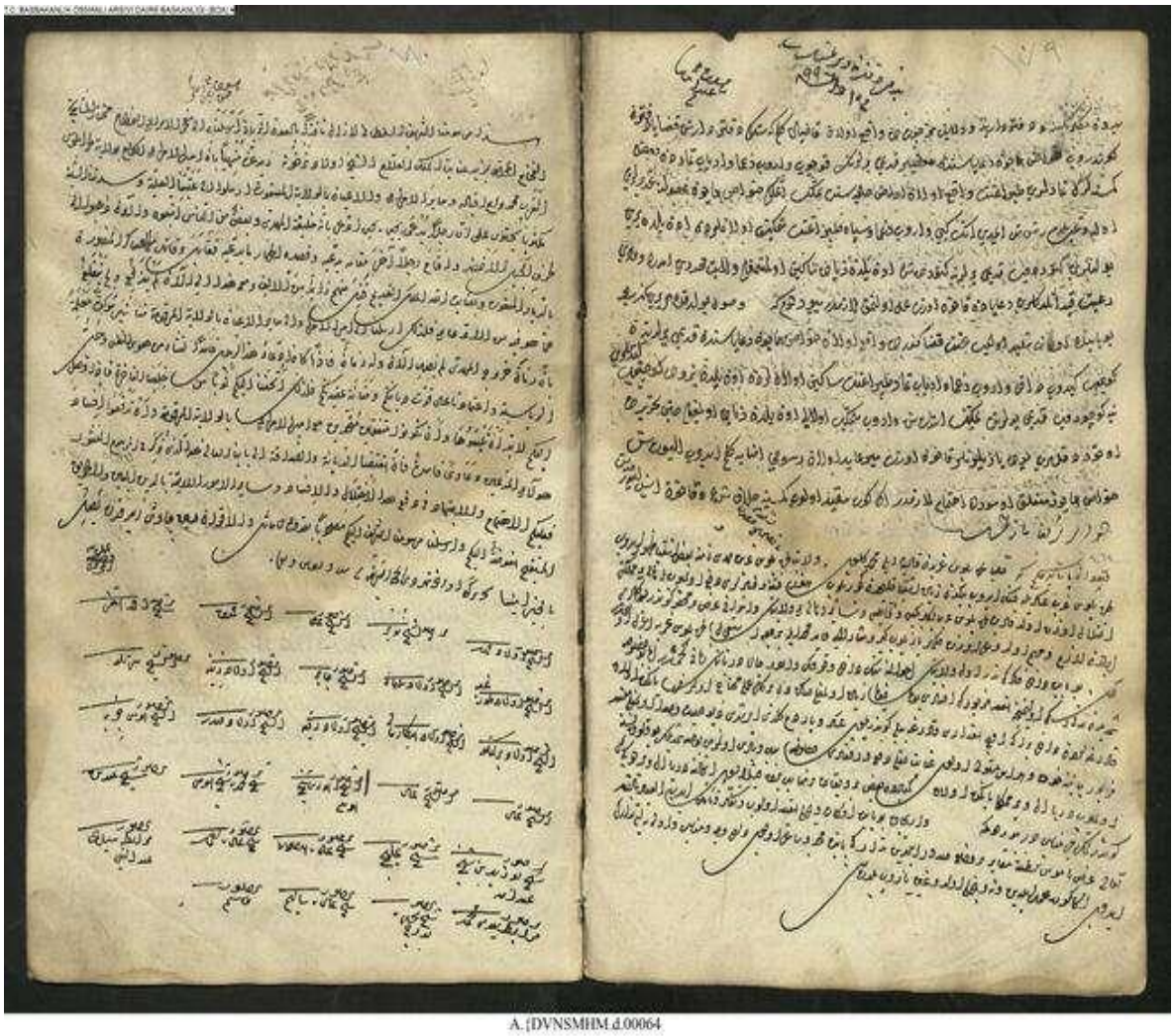

A. {DVNSMHM.d.00064

Correspondence of the Ottoman State for the Security of the Province of Tripoli in the Second Half of the10th century (16th Century AD)

Dr. Rahima Bishi[1], Dr. Wahid Daniel Ben Arous[2]
[1]Department of History, Faculty of Social and Human Sciences, University of Ghardaïa - Algeria
[2]University of Sofia Antipolis (Nice), France

[1]bichi.rahima@univ-ghardaia.dz , [2]d.benarous@outlook.com

Abstract

After Tripoli in the west was annexed to the Ottoman state in the year (957 AH / 1551 AD), the latter sought to organize the new province by imposing and enacting laws and regulatory rules to regulate it, with the aim of establishing security and ensuring internal stability. As "Malik ibn Nabi" says in his famous saying "vulnerability to colonization," internal weakness inevitably leads to external ambitions, which is a cosmic law as nature does not tolerate vacuum. This was what the Ottoman state feared for its young province, given its strategic location and northern view of the Mediterranean, and given the Mediterranean circumstances at that time, it fueled a targeted war by its enemies and the enemies of the Ottoman state. This necessitated the Ottoman rulers to follow up on every detail about it, respond to the complaints that reach Istanbul, and direct all their capabilities to impose security and peace and establish justice among the inhabitants, and to take a firm hand against anyone who violates that, as well as to emphasize to its rulers the importance of renewing its fortifications and renovating its facilities, the problem of the subject is as follows: How did the efforts of the Ottoman rulers manifest in protecting the province of Tripoli in the West, as stated in the Ottoman documents during the second half of the 10th century (16th century AD)?**,** the research paper concluded the active role played by the Ottoman rulers in protecting Tripoli in the West from external attacks, as well as imposing security and stability, deterring the rebellions of the Janissaries, combating unauthorized seizures of the locals' properties, punishing the local governors and state officials who employed some locals in their private affairs without payment, and seizing their crops and clothes without payment.

Keywords: *Ottoman Empire; Province of Tripoli in the West; security and order; Ottoman documents; century (10th/16th).*